

## المملكة المغربية

## الهيئة الدستورية للدوران

## نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2019-2020 : دورة أبريل 2020

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
7404	دورة أبريل 2020
1441	محضر الجلسة رقم 274 ليوم الثلاثاء 20 شعبان 1441
7404	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية. (14 أبريل 2020)
1441	محضر الجلسة رقم 275 ليوم الخميس 22 شعبان 1441
7421	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19". (16 أبريل 2020)
7400	محضر الجلسة رقم 273 ليوم الجمعة 16 شعبان 1441
7400	جدول الأعمال: افتتاح الدورة الثانية من السنة التشريعية 2019-2020. (10 أبريل 2020)



المغربي، وبروح التكافل والتضامن التلقائي واللامشروط التي عبّرت عنها كافة مكونات مجلس المستشارين، من خلال الانخراط الواسع في حملة المساهمة في تمويل الصندوق الخاص بتدبير جائحة "كورونا"، الذي دعا إلى إحداثه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل تعزيز وتأهيل الآليات والوسائل الصحية ودعم صمود اقتصادنا الوطني والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة، كتجسيد حي لصورة من صور التلاحم القومي بين العرش والشعب، وقيم المواطنة المغربية الحقة، ليتجدد ويترسخ الإيمان والثقة بقدرة المغرب على تخطي هذه الأزمة ومواصلة المسيرة التنموية لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبنفس القدر من الفخر والاعتزاز، نعبر عن سعادتنا بالالتفاتة المولوية السامية لمولانا أعز الله أمره بإصدار عفوه السامي على 5654 معتقلا بالمؤسسات السجنية والإصلاحية في هذه الظروف الاستثنائية، وإصدار جلالته في وقت سابق لتعليماته السامية من أجل تعبئة وسائل الطب العسكري لتعزيز الهياكل الطبية المخصصة لتدبير هذا الوباء.

ونغتتم هذه الفرصة كذلك، للتنبؤ بالحس الاستباقي الذي طبع عمل السلطات العمومية في مواجهة هذا الوباء، وتوجيه الشكر والعرفان، بشكل خاص، إلى كافة الأطر الطبية وشبه الطبية ومختلف القوات الأمنية والعسكرية التي ترابط بكل تفران ونكران للذات في مواجهة هذه الجائحة، دون أن ننسى التعبير عن اعتزازنا وشكرنا للفتات الأخرى التي تكافح من مختلف المواقع هذا الوباء اللعين.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

انخرطنا من مجلسنا الموقر في التعبئة الوطنية لمكافحة جائحة "كورونا"، فقد عقدت "لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية" بتاريخ 18 مارس 2020 اجتماعا خصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة مشروع مرسوم بإحداث الحساب المرصد لأمر خصوصية تحت اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا COVID-19".

وفي نفس السياق، وافقت "لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية"، بتاريخ 23 مارس، على مرسوم بقانون رقم 2.20.292 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، كما وافقت "لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية"، بتاريخ 07 من الشهر الجاري، على مرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

وعلى صعيد آخر، فقد حال تفشي وباء "كورونا" دون استكمال مسطرة مناقشة مجموعة من النصوص التشريعية المهمة التي كانت اللجان الدائمة قد أحزرت تقديما في دراستها، وعلى رأسها:

. مشروع قانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث "الوكالة الوطنية للسجلات"؛

بتاريخ 02 مارس 2020، الذي صرحت بمقتضاه بأن لا موجب لفحص دستورية مواد النظام الداخلي المعدل بمجلس المستشارين الذي سبق للمحكمة الدستورية أن صرحت بمطابقتها للدستور، وبأن باقي مواد النظام الداخلي المذكور مطابقة للدستور.

وتوصل المكتب برأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مقترح قانون يتعلق بإحداث "المجلس الوطني للحوار الاجتماعي"، بناء على طلب من مجلس المستشارين.

وتوصلت الرئاسة بإخبار المجلس الموقر من الفريق الاشتراكي، مفاده انتداب السيد عبد الحميد فاتحي رئيسا للفريق، خلفا للسيد محمد علي الذي تم تعيينه عضوا بالمحكمة الدستورية.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا السيد الأمين المحترم.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

إننا نفتتح أشغال هذه الدورة في ظرف خاص واستثنائي، كما نعرفون، ناجم عن تفشي وباء "كورونا" على الصعيد العالمي، وإعلان حالة الطوارئ الصحية في مجموع التراب الوطني قصد مكافحته والحد من آثاره.

وبهذه المناسبة، نتوجه بأحر عبارات التعازي وعميق مشاعر المواساة لعائلات وأقارب كل من انتقلوا إلى عفو الله ورحمته جراء تفشي هذا الوباء.

أدعوكم زميلاتي، زملائي المحترمين إلى قراءة الفاتحة ترحما على من غادرنا إلى دار البقاء.

**الجميع واقفا:**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

**السيد رئيس المجلس:**

نسأل الله تعالى أن يلهم ذويهم حسن العزاء وجميل الصبر والسلوان، كما ندعو لكافة المصابين بهذا الوباء بالشفاء العاجل، إن شاء الله.

وهي مناسبة أيضا، للتعبير عن اعتزازنا بقيم التضحية والتضامن الوطني والتعبئة الجماعية التي أبانت عليها مختلف مكونات المجتمع

نصره الله وأيده، لتعزيز التعاون جنوب-جنوب.

وعلى مستوى الاضطلاع بالتكليف الذي حظي به البرلمان المغربي من طرف رؤساء الاتحادات الجهوية والقارية بإفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكارييب باستكمال الهيكلية التنظيمية لمنتدى (AFROLAC)، فقد عقدنا إلى جانب زميلنا السيد رئيس مجلس النواب، لقاء مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية، خلص إلى الاتفاق على تنظيم تظاهرتين نوعيتين، الأولى في شهر يوليو القادم وتروم احتضان ندوة خاصة برؤساء البرلمانات الجهوية والقارية في المنطقتين، والثانية في شهر شتبر المقبل، وتهم تنظيم ندوة دولية للتداول في القضايا المشتركة، تكون بمثابة الانطلاقة الفعلية للمنتدى البرلماني أفريقيا-أمريكا اللاتينية والكارييب.

وعلى مستوى انخراط مجلس المستشارين في الاتحادات الجهوية والقارية والدولية، فقد شاركت وفود المجلس، قبل تفاقم هذه الجائحة طبعاً، في أشغال: الدورة الرابعة عشر للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والدورة الثتوية التاسعة عشر للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدورة الخامسة للمنتدى العالمي "حوار رايسينا" المنظم من قبل مؤسسة الدراسات والأبحاث بجمهورية الهند، وجلسة الاستماع البرلمانية التي نظمتها الاتحاد البرلماني الدولي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة حول موضوع: "التعليم باعتباره مفتاح للسلام والتنمية المستدامة"، وزيارة صداقة وعمل لجمهورية كوبا في إطار وفد رسمي رفيع المستوى من البرلمان الإفريقي.

وعلى مستوى احتضان وتنظيم التظاهرات القارية والدولية، فقد احتضن البرلمان بمجلسيه، فعاليات الاجتماع المشترك لكل من اللجنة الدائمة المعنية بالتجارة والجمارك والهجرة واللجنة الدائمة المعنية بالنقل والصناعة والاتصال والطاقة والعلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي، ونظم خلالها ندوتين في موضوعين يكتسيان أهمية وراهنية كبيرتين، وهما: "تشجيع التجارة البين-إفريقية في سياق إقرار اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية" و"حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والاقتصاد الرقمي بإفريقيا".

وبمناسبة هذه المهام الدبلوماسية، أجرى مجلسنا لقاءات ومباحثات ثنائية مع وفود برلمانية وحكومية وشخصيات دبلوماسية، ورؤساء اتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية.

على صعيد آخر، وفي باب احتضان المجلس للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي حول القضايا الراهنة التي تستأثر باهتمام المواطنين والمواطنات، فقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين تنظيم المجلس، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لفعاليات المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية تحت شعار: "توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي". وهو الموضوع الذي وجهنا في شأنه،

مشروع قانون 38.18 بإعادة تنظيم "مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"؛ ومشروع قانون رقم 60.18 يتعلق ب"مؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية".

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقد واصل السيدات والسادة أعضاء المجلس النهوض بأدوارهم الرقابية، لا سيما على مستوى تقديم الأسئلة الشفوية والكتابية بغرض إيصال قضايا المواطنين والمواطنات إلى الجهات المختصة والسعي إلى إيجاد الحلول المناسبة لها.

وفي ارتباط بموضوع الرقابة، فقد تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين بحدث هام تجلى في تنظيم مجلسنا الموقر ليوم دراسي حول "المراقبة البعدية لتطبيق القوانين"، وهو الموضوع الذي أضحي يكتسي اهتماماً متزايداً على المستوى الدولي، بحيث أن عدة برلمانات أصبحت تنص في أنظمتها الداخلية على عملية المراقبة البعدية للقوانين، على غرار ما تنص عليه المادة 117 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر.

وقد تميز اليوم الدراسي بالكشف عن إعداد مجلس المستشارين لدراسة بمثابة قاعدة معطيات متكاملة، حول تتبع التزام الحكومة بنشر النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القوانين الصادرة عن البرلمان، خلال الفترة الممتدة من صدور الأمر بتنفيذ دستور 2011 إلى غاية 31 دجنبر 2019، والتي ستشكل خلاصاتها مداخل أساسية لمجلسنا الموقر في مساءلة الحكومة حول تنفيذ القوانين وظروف تطبيقها، بما يتيح ذلك من إمكانيات للبحث يمكن استثمارها في مجال التقييم والتقويم التشريعي.

وعلى مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد واصلت "المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم الإستراتيجية الوطنية للماء"، برنامج لقاءاتها مع القطاعات الحكومية المعنية بالموضوع، من خلال عقد لقاء مع السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، ركز بالأساس على نتائج "مخطط المغرب الأخضر" والإستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر" في علاقتها بالبرنامج الوطني للماء الشروب ومياه السقي وتحقيق الأمن الغذائي. وإن المجموعة بصدد بلورة برنامج عمل ميداني، بغاية دعم ما توصلت إليه من معطيات خلال اللقاءات المباشرة مع المسؤولين الحكوميين، بزيارات لبعض المناطق المتضررة من مشكل الماء، للإطلاع عن كثب على الإكراهات واستشراف البدائل.

وعلى صعيد الدبلوماسية البرلمانية، فقد تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين بشرف تمثيلنا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في الحفل الرسمي لتتصيب رئيس الأوروغواي المنتخب حديثاً، بتزامن مع زيارتنا للولايات المتحدة المكسيكية ومشاركتنا في افتتاح الجلسة الثامنة والثلاثين لمنتدى رؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكارييب، وذلك تكريماً للخيار الاستراتيجي لبلدنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

والسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعة البرلمانية، المتمحورة بالأساس حول تفعيل مجموعة من التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية في جميع اجتماعاتها وأشغالها، وجعل النصوص القانونية والمواضيع المرتبطة بتدبير جائحة "كورونا" وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة أولويات أشغال المجلس وكافة أجهزته.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يعجل بالفرج وأن يرفع عنا وعلى سائر شعوب الأرض هذا الوباء.

شكرا على حسن الإصغاء.

ورفعت الجلسة.

بالمناسبة، طلبا لإبداء الرأي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.  
حضرات السيدات والسادة المحترمين،

ختاما، إذ أشيد بروح المسؤولية والحس الوطني الذي عبرت عنه اللجان البرلمانية خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، من خلال التعاطي الإيجابي مع الجهود الحكومية الرامية إلى مكافحة الأزمة التي تمر بها بلادنا، كسائر دول العالم، والالتزام التام بالتدابير الصحية الوقائية في اجتماعاتها، فإنني أدعوكم، ومن خلالكم أدعو السيدات والسادة أعضاء المجلس إلى توخي الحيطة والحذر خلال مزاولة مهامنا في ظل هذه الظروف الاستثنائية، وفق ما تم الاتفاق عليه بين مكتب المجلس

## محضر الجلسة رقم 274

التاريخ: الثلاثاء 20 شعبان 1441هـ (14 أبريل 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قبوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وسبع وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الرابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

### المستشار السيد عبد الصمد قبوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارات المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لاطلاع المجلس على ما جد من إعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

### المستشار السيد أحمد تويزي، أمين الج لس:

شكرا لكم السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس، مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، وطبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور، طلبت الحكومة إعطاء الأسبقية لهذا المشروع عند وضع جل أعمال المجلس.

وقد توصلت رئاسة المجلس في الفترة الممتدة من إختتام دورة أكتوبر 2019 إلى غاية يوم الثلاثاء 14 أبريل 2020 بالأسئلة والأجوبة كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 155 سؤال؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 108 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 266 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

تفعيلا لقرار مكتب مجلس المستشارين باعتماد تدبير استثنائي لجلسات الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء خلال هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها بلادنا في ظل تفشي فيروس "كورونا"، والقاضي ببرمجة سؤال واحد لكل فريق ومجموعة حول محور واحد موجه لقطاع حكومي، محدد سلفا بالاتفاق مع الحكومة.

يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين، "حول محور الإجراءات الحكومية لمواجهة فيروس "كورونا"، والتي سيتولى الإجابة عنها السيد وزير الصحة المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع الصحة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس، السيد الرئيس لو سمحتم..

### السيد رئيس الجلسة:

السي اللبار عندك نقطة نظام.

### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

نعم أسيدي.

### السيد رئيس الجلسة:

في التسيير؟

### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

طبعاً في التسيير.

### السيد رئيس الجلسة:

تفضل، فلكم ذلك، دير الميكرو السي اللبار.

السادة رؤساء الفرق المحترمين، نحن في اجتماع ديال المكتب عن بعد أمس تناولنا عدة مواضيع التي هي محط اهتمام جميع الفرقاء الموجودين هنا، والحكومة مشكورة التزمت في شخص السيد رئيس الحكومة في إطار الأسئلة الشهرية وهي سابقة، لأنه كان مرة في الشهر فالأمس كان السيد الرئيس بمجلس النواب، الأسبوع المقبل غادي يجي لمجلس المستشارين، ولكم السادة المستشارين في كل القطاعات اللي يهمنها، شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السي البار الله يخليك.

**السيد المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان.**

السيد الرئيس،

أنا أؤكد على ما تفضلتم به، وأؤكد للسيد الرئيس والسادة الرؤساء والسيدات والسادة المستشارين، أن هناك جدول أعمال المرحلة المقبلة وسيكون ضمن الجلسات التي سيشهد هذا المجلس، جلسة مع السيد وزير المالية وسيكون بإمكان السيدات والسادة المستشارين مساءته في جميع القضايا التي تهم هذا القطاع، مع العلم كما تفضلتم فإن السيد رئيس الحكومة سيكون رهن إشارتكم الثلاثاء المقبل وستكون مناسبة لطرح جميع الإشكاليات التي يراها السادة والسيدات المستشارين. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

لذلك، بغيت نشكر السيد الوزير راه المكتب رئيسا وأعضاء راه يتابعوهاذ المسألة، واليوم في إطارهاذ التدبيرات راه احنا لما جالسين بهاذ المسافة ما بيننا ولا بسين الكمامات، راه لأنه كايئة حالة خاصة.

لذلك، الله يخليكم نتعاون مع بعضنا البعض، اليوم حكومة وبرلمان راه مفروض علينا أننا نتعاونو كاملين لأنه طريقنا واحد ومستقبلنا واحد.

شكرا

الكلمة لفريق ديال الأصالة والمعاصرة.

**المستشار السيد عبد الكريم الهمس:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

السيدات والسادة المستشارين،

حقيقة، لا بد في البداية ما نبدأو السؤال تقديم باسم فريق الأصالة والمعاصرة أحر التعازي لضحايا جائحة فيروس "كورونا" والأسردياهم

**المستشار السيد عبد السلام الليار:**

نحن اليوم في إطار تضامن ومكافحة هذه الجائحة التي أصابت العالم بما فيها بلدنا الحبيب.

السيد الرئيس، لجنة اليقظة الاقتصادية مشكورة عمدت إلى تخفيف معاناة المقاولات الصغيرة والمتوسطة بإعطاء ضمانات وصلت إلى 95% غير أن بعض الأبنك اليوم تفرض ضمانات إضافية، ضمانات شخصية..

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الرئيس..

**المستشار السيد عبد السلام الليار:**

رغم.. اسمح اللي الله يجازيك بخير، راه احنا في إطار محاربة، راه احنا في إطار محاربة وباء "كورونا".

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الرئيس،

احنا اليوم في قطاع الصحة السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد السلام الليار:**

راه تهم المغرب، راه تهم الاقتصاد الوطني، راه المقاولات ستسرح عمالها..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

شكرا السيد الرئيس، السيد الرئيس، السيد الرئيس..

السيد الرئيس، الله يخليك، السيد الرئيس، السيد الرئيس، السيد الرئيس، السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد السلام الليار:**

ثانية واحدة، ثانية واحدة عفالك الله، يجازيك بخير السيد الرئيس، هاذ القضية وطنية..

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الرئيس، السيد الرئيس، راه مقطوع الصوت، الصوت، مقطوع السيد الرئيس، وخليني نجاوبك السيد الرئيس، خليني نجاوب من فضلك، ممكن؟ واش ممكن السيد الرئيس؟ ممكن؟

السيد الرئيس، السيد الرئيس، السيد الرئيس، السي البار الله يخليك، أتوجه لكم ولجميع

وكذلك الشكر والتنويه.. لجلالة الملك اللي اخذا مبادرة تاريخية والكل يشهد له من أجل حفظ صحة وسلامة المواطنين.

وكذلك الشكر موصول للسلطات العمومية المدنية والعسكرية، وكذلك للأطر الطبية العاملة في كل المديريات الجهوية والإقليمية بتراب المملكة وللهيئات المنتخبة، رؤساء الجهات والمجالس الإقليمية والجماعات، الساهرة والمنخرطة إلى جانب السلطات المحلية في تنفيذ قرارات السلطات العمومية.

السيد الوزير، بغينا من خلال هاذ الجلسة تقربونا كمنتخبين أو الرأي العام حول نجاعة التدابير المتخذة لمواجهة وباء "كورونا"، وأشنو هي الأجراء الجديدة اللي غادي تقوموها في المستقبل القريب؟  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير،

الأخوات،

#### السيد رئيس الجلسة:

ودابا السيد الرئيس دابا نحسب لك الوقت اللي اخذيتي لنا.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

دابا راه وقف بعدا العداد.

#### السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس مشكورا لم أعود أن أخرج القانون، ولكنها مشكلة وطنية هم شرائح كثيرة من المجتمع، الأبنك، بعض الأبنك ترفض منح ما اتفقت عليه لجنة اليقظة الاقتصادية.

إذن سؤالي الآن هو ألتمس باسم الفريق الاستقلالي إعطاء توضيحات من السيد وزير الصحة المحترم، إلى ما آلت إليه التدابير الوقائية والاحترازية التي تخوضها بلادنا.

شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "سبل تعزيز المنظومة الصحية الوطنية في مواجهة جائحة كورونا"، وهو موضوع من طرف الفريق المحترم للعدالة والتنمية.

السيد الرئيس..

#### المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد وزير الصحة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

عن "سبل تعزيز الإجراءات وتعزيز المنظومة الصحية لمواجهة جائحة كورونا"، نسائلكم السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع، وموضوعه "تطور فيروس كورونا بالمغرب"، وهو موضوع من طرف الفريق الحركي.

تقدم السي البقالي لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول "نجاعة الاجراءات المتخذة للحد من جائحة كورونا"؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس دائما في "جائحة كورونا"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

#### المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الصحة،

السيد وزير الصحة المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات التي قامت بها وزارتك لمحاصرة هذه

النسيج في هذه الحملة التضامنية، لقد اشتغلت ليلا ونهارا بالتزام عمالها وأطرها لتلبية نداء الوطن وتغطية احتياجاتنا في زمن وجيز.

السيد الوزير،

أوضحت لنا هذه الأزمة أن المغرب يتوفر على قدرات وإمكانات إنتاجية واعدة للنهوض بالصناعة الوطنية، إن الصناعة المحلية هي السبيل الأساسي لتوفير احتياجاتنا، وهذا يدعونا إلى التفكير في سن سياسة جديدة للنهوض بها أكثر وجعلها رائدة على المستوى الدولي.

كما أن الظروف الحالية أبانت على أن الجوائح والأوبئة هي إشكالات واردة لها القدرة على زعزعة الاقتصادات والأنظمة الصحية العالمية، إن هناك علاقة سببية بين الصحة العمومية والازدهار الاقتصادي، لذلك، قد حان الوقت لنشتغل بجدية على تقوية صناعة الأدوية الوطنية وتنزيلها في النموذج التنموي الجديد.

السيد الوزير،

إن الحل الوحيد لضمان أمننا الصحي والدوائي هو وضع خطة إستراتيجية حكومية ناجعة لتطوير آليات الإنتاج الصحي، وعليه نسألكم السيد الوزير:

ما هي استراتيجياتكم لتطوير صناعة الأدوية والمواد الشبه الطبي لضمان استقلالية القرار الدوائي والصحي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثامن دائما في هذا الموضوع، وهو من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء الحيواي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، ونحن نتابع باهتمام بالغ المجهودات التي تقوم بها بلادنا بتعليمات من جلالة الملك، للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد والتقليص من آثاره وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والصحية، لنعبر عن اعتزازنا بتفاني وجاهزية كل المرابطين في الصفوف الأمامية: القوات العمومية الساهرة على تطبيق إجراءات العزل الصحي، الأجراء بكل فئاتهم الحارسين على استمرارية المرفق العمومي وعجلة الإنتاج ببلادنا، وبالطبع الإطفاء والأطباء الطبية والتمريضية، الجيوش البيضاء للذين يضحون على حساب حياتهم الأسرية ويعرضون أرواحهم للخطر في مواجهة هذه الجائحة.

الجائحة العالمية وتحصين الأطر الطبية والتمريضية ومستخدمي القطاع الصحي بشكل عام من انتشار هذه العدوى؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس، وموضوعه دائما "جائحة فيروس كورونا"، هو موضوع من طرف الفريق الاشتراكي.

تفضل السبي فاتحي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيد وزير الصحة،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات أو ما هي المقاربة التي تعتمدها، بطبيعة الحال نحن نتابع الأرقام، لمواجهة هذا الوباء، ولكن لا أحد يعلم متى سينتهي؟ وما هي التصورات عند وزارة الصحة لمواجهة هذا الوضع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع موضوعه "دعم وحماية صناعة الأدوية والمواد الشبه الطبية من أجل انبثاق منظومة صحية وطنية ببلادنا"، وهو موضوع من طرف فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب.

تفضلني السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

بداية نريد أن نشيد بالقرارات والتدابير الاستباقية والفعالة التي اتخذها المغرب بقيادة صاحب الجلالة نصره الله لمحاربة جائحة كورونا، لمواجهة جائحة كورونا، إن المغرب خلال هذه الظرفية الصعبة يشتغل بعقلانية وحكامة وتنسيق بين جميع مكوناته، الكل اشتغل لإيجاد الحلول الناجعة لتدبير حالة الطوارئ.

المغرب، السيد الوزير، كان ينتج فقط 20% من حاجياته الداخلية من الكمادات ويستورد 80% من هذا المنتج الصحي الذي أصبح ضروريا اليوم في مواجهة جائحة كورونا، أصبح بإمكاننا تغطية 100% من حاجياتنا من الكمادات بفضل انخراط مجموع من مقاولات قطاع

السيد الوزير،

إن الانتصار على هذه الجائحة وتجاوز تبعاتها بأقل الأضرار، ليست بالأمر الهين في ظل واقع حال منظومتنا الصحية المهترئة، وعلى الرغم من ضخ 2 مليار درهم من "صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا" بهدف احتواء التفشي المتسارع للوباء، نؤكد على ضرورة تعزيز الإجراءات المتخذة وسد النفاث المسجلة، من خلال:

- الرفع من عدد الفحوصات المخبرية اليومية وتعميمها على جميع المخالطين والحالات المشكوك فيها؛

- فتح جميع المستشفيات الجديدة بما فيها مستشفيات القرب وتجهيزها بالأجهزة والمستلزمات الطبية والوقائية الأخرى؛

- دعوة قطاع الطب الخاص للانخراط الجماعي في الجهود وفتح المصحات الخاصة لاستقبال المصابين؛

- تجويد ظروف اشتغال الأطمق الطبية والتمريضية والإسعافية وكل العاملين والعاملات بمؤسسات استقبال المصابين، وحمايتهم بمن فيهم الممرضات والمرضون المتعاقدون بمصحات الضمان الاجتماعي الذين قضوا سنوات في الخدمة دون أن يتوفروا على التغطية الصحية والحماية الاجتماعية؛

- الاستجابة لنضال الأطر الطبية والتمريضية بتوفير المستلزمات الوقائية الضرورية، خدمة لهم وللمرضى والمواطنين، في ظل عدم توفر احتياط الأطمق التي تناط بها مهمة احتواء انتشار الفيروس، إضافة إلى ضمان إيوائهم وتعويضهم عن الإصابة كحادثة شغل.

السيد الوزير،

لا طالما أكدنا في الاتحاد المغربي للشغل أن القطاعات الاجتماعية، خاصة الصحة والتعليم، قطاعات إستراتيجية ذات أولوية وطنية باعتبارها أساسية للتنمية والسلم والاستقرار.

وقطاع الصحة هو الضامن للصحة العمومية الذي إذا غيب تغيب كل القطاعات بما فيها الاقتصادية، إن بلادنا ستتجاوز هذه المرحلة العصبية لكن، علينا أن نستخلص العبر والدروس بإعادة النظر في سياسة حوصصة قطاع الصحة، وتأسيس لثورة حقيقية في منظومتنا الصحية لتكون في مستوى تطلعات المواطنين والمواطنات، بدءا بالاعتراف بخصوصية القطاع والرفع من ميزانيته حسب ما تنص عليه منظمة الصحة العالمية، والرفع من ميزانية البحث العلمي خاصة الوبائي ومعالجة الأعطاب المزمنة التي يعاني منها القطاع، كالضعف العددي للموارد البشرية بدءا بفتح باب التوظيف في وجه كل الأطر الصحية لصيد الخصاص، وترسيم متعاقد الضمان الاجتماعي وهم متطوعون حاليا في المصحات واستقطاب أطباءنا بالخارج وتقديم بنية تحتية والمراكز الاستشفائية وغيرها.

السيد الوزير، ما ردكم عن هذه الاقتراحات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال التاسع موضوعه، دائما "وباء كورونا"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيد وزير الصحة،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، ندرك تمام الإدراك مدى حساسية الظرفية الراهنة التي تعيشها البشرية جمعاء في مواجهة وباء طارئ، يهدد بشكل حقيقي وجدي الحياة البشرية.

واعون كذلك، السيد الوزير، على أن مواجهة هذا الوباء تقتضي مجهودات وإمكانيات مادية، لوجيستية وحتى علمية، فاقت كل الإمكانيات المتاحة حتى في الدول المتقدمة.

فالدول اليوم هي في مواجهة امتحان عصيب وفي مواجهة اختبار على مدى قدرتها على مواجهة هذا الوباء.

لهذا، السيد الوزير، من خلال دراسة التطور التاريخي للتاريخ المغربي، يتبين على أن المغرب قد واجه العديد من الأزمات، سواء الأوبئة أوفي مجال الكوارث، لكن دائما كانت العبقرية المغربية تتحدى وتتفوق هاته الكوارث، وذلك بفضل ما تمتلكه من قيم التضامن والصبر ودائما تفضيل المصلحة العليا للوطن والمواطنين.

لهذا، السيد الوزير، فما نلاحظه اليوم من تضامن اجتماعي ومن تآزر مختلف فئات الشعب المغربي، لدليل على التحام الشعب بالملك وثقة الشعب المغربي بمؤسساته الدستورية المغربية، كل هذا راجع إلى ما يتميز به الشعب المغربي من خصال ومن تضامن في المحن.

السيد الوزير،

ومن خلال المدة التي مضت خلال هاته المرحلة العصبية، يتبين على أن وزاراتكم قد تعاملت بحكمة مع هذا الوباء، لأجل ذلك نتقدم لكم ولكل نساء ورجال الصحة بأخلص عبارات التقدير والاحترام.

التنويه كذلك للحكومة سواء رئيس الحكومة أو وزارة الداخلية،

أن يتغمد بواسع رحمته جميع الذين وافتهم المنية بسبب المضاعفات الناتجة عن هذا الفيروس، ونتمنى الشفاء كذلك العاجل للمرضى الذين لا يزالون يخضعون في هذه الأثناء إلى الرعاية الطبية الدقيقة والمكثفة بمختلف المراكز الاستشفائية للمملكة، بمختلف مكوناتها العمومية والخاصة وكذلك العسكرية، وأطلب من الله أن يجعل بلدنا هذا بلدا آمنا ويجنب أهله المحن وشر الأسقام، إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير.

فلا بد في الأول ما ندرجوه ونحاول نذكره بعض التواريخ التي هي مهمة في هاذ الحقبه ديال الوباء ديال كورونا، ولازم نقول بأن الظهور ديال العدوى ديال كورونا جاءت تقريبا في نهاية ديسمبر 2019، ولكن تم الاكتشاف ديال هاذ الفيروس حتى 7 يناير، يعني المرض بدأ في الصين، وما كانوا عارفين أشنا هو السبب ديال هاذ المرض، وعاد العلماء الصينيين قالوا بأن هاذ كورونا فيروس التي هو فصيلة من فصيلة هي "سراس كورونا" (SRAS Couronna)، لأن كاين 2 الأنواع ديال "سراس كورونا"، "سراس كورونا 1" و"سراس كورونا 2"، و"سراس كورونا 1" هو التي كان في 2003 حتى 2005، دار واحد الوباء ديال (la grippe aviaire) ومن بعد دبا تحول جينيا وأعطى هاذ "سراس كورونا 2"، التي لحد الآن ما كاين حتى شي واحد من العلماء ديال العالم يقدر يسيطر عليه أو يتحكم في السلوك ديالو.

فبالتالي هاذ الفيروس هو مسؤول على هاذ العدوى الذي أصابت واحد المنطقة في الصين التي هي ووهان (Wuhan)، وانطلق كذلك عبر ووهان حتى الجهة ديال هوبي (Hubei)، ومن تما تم الاسم ديالو بمرض الكورونا المستجد التي هو (la Covid-19)، يعني كاين (le Covid-19) التي هو الفيروس وكاين (la Covid-19) التي هو المرض.

في منتصف يناير 2020 انتشر الفيروس إلى المقاطعات كاملة الصينية ومن تم ظهر في بعض الحالات التي هي في آسيا، من التايوان، من كوريا الجنوبية، من التايوان ومن هونكونغ، ومن تم انتقل إلى أوروبا وانتقل كذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

في 30 يناير 2020، أعلنت المنظمة العالمية للصحة أن هذا الوباء "كورونا" داخل في حالة الطوارئ للصحة العامة على النطاق الدولي، وعليه اعتبارا لهاذ المقتضيات النظام الصحي الدولي، أوصت المنظمة العالمية للصحة الدول الأعضاء بإعداد خطة وطنية لرصد هذا الوباء والاستعداد لمواجهة، وكان المغرب من البلدان الأولى التي استعدت للتصدي لهذا الوباء.

في 24 فبراير، بعد ما أخذ هذا الوباء نطاقا واسعا من الانتشار بشكل سريع إلى بلدان أخرى جراء نقله من طرف المسافرين المتوجهين من الصين إلى هذه البلدان، المنظمة العالمية للصحة مرة أخرى اثار الانتباه إلى أن إمكانية أنه يكون (Pandémie) وفي الأخير تعلننا عليه بأنه (Pandémie)، جائحة في 11 مارس 2020.

وزارة الفلاحة، وزارة الاقتصاد، وزارة التربية الوطنية، كل الوزارات وكل مكونات الحكومة.

لهذا، السيد الوزير، نتوجه لكم حول موضوع مكافحة جائحة كورونا حول مدى تحليل السلطات الصحية للمعطيات المتوفرة لحد الآن حول تفشي الوباء؟  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال العاشر دائما في نفس الموضوع، موضوع من طرف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نستغل المناسبة ديال التواجد ديالكم معنا، باش تنوروا ومن خلالنا تنورو الرأي العام حول التدابير والإجراءات التي تتعتمز الوزارة نتاعكم ديرها من غدا، باش نطوقها هاذ الوباء أولا، ثانيا واش كاين أفق ديال القضاء عليه بشكل تام؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بفيروس كورونا، ولكم ثلاثون دقيقة.

#### السيد خالد آيت الطالب، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السلام عليكم ورحمة الله.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أقف اليوم أمام مجلسكم الموقر في إطار التفاعل مع التساؤلات الأنوية للسيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين، بخصوص تفشي جائحة فيروس كورونا، وفيروس كورونا المستجد، لأن كاين فيروس كورونا القديم، الذي انتقل إلى بلادنا كغيره من بلدان العالم عبر مجموعة من الحالات الوافدة من خارج الحدود.

في البداية، لا بد ولا يسعنا جميعا إلا أن نتوجه بالدعاء إلى الله تعالى

فقامت المنظمة الوطنية للرصد والمراقبة الوبائية برصد وتتبع جميع الإشعارات المتعلقة بهذا الفيروس، إذ تم تسجيل ما يلي:

الحصيلة الإجمالية اليوم بلغت 1838 حالة مؤكدة من مرض كوفيد-19، منها 126 وفيات، و210 الناس اللي تعافوا وتشافوا، استبعاد كذلك أزيد من 7771 حالة محتملة بعدما بينت التحاليل المخبرية خلوها من الفيروس، وكما تم تتبع الحالات الصحية لما يزيد عن 11.600 مخالط تم التعرف عليهم منذ بداية انتشار هذا الوباء، حيث تم ضمهم إلى حدود اليوم اكتشاف 750 حالة مؤكدة.

وتتصدر التجمعات الحضرية الكبرى المدن الدار البيضاء، مراكش، فاس، مكناس والقنيطرة الحصص الكبرى، حيث حوالي 75% من الحالات المؤكدة كائنة في هذه المدن، الدار البيضاء-سطات بنسبة 29%، مراكش-أسفي بنسبة تناهز 19%، فاس-مكناس 13%، وكذلك الرباط-القنيطرة-سلا بـ 13%.

والحالات السريرية لهاذا المرضى، فأثناء التكفل بهم إلى حدود الأمس تقريبا 70% من هاذ الحالات كلها حالات عندها أعراض مرضية بسيطة، 14% منها ما عندها حتى شي أعراض، 16% منها ما عندها حتى شي أعراض ولا علامة و14% حالة متقدمة وحرجة، والحالات المتكفل بها اليوم في الإنعاش 80 حالة فالعناية المركزة وفي الإنعاش كذلك.

عرفت بلادنا في هاذ الفترة الأخيرة، أي بعد إعلان حالة الطوارئ وإغلاق الحدود، تحولا وبائيا للفيروس، حيث انتقل من الحالات الوافدة إلى 83% من الحالات اللي هي مؤكدة محليا.

اشنوهي الإجراءات الوقائية اللي قامت بها البلاد واتخذتها؟

فكل التدابير اللي بغيت نقول الوقائية تم اتخاذها بتعليمات مولوية سامية ومكنت من تفادي الأسوأ، حيث قدرت الدراسات أنه لوما كانتش هاذ الإجراءات راه غادي يكون عندنا الأسوأ، فقدرت على حساب الدراسات تجنبنا وتفادي 6000 وفاة، اليوم تنسجلو 127 وفاة.

تعيين مركز رئيسي للتنسيق بين مختلف القطاعات المتدخلين، وكذلك الدعم اللوجستيكي الميداني، حيث أنه منين بدا هاد المبادرة ديال كورونا كانت إجراءات ومن جملة الإجراءات نقدر نقول ليكم 23 فبراير نهار اللي كانوا تخصيص طائرة لنقل 167 مغربي وجاوا لسيدي سعيد والمستشفى العسكري وكانت كذلك المراقبة ديالووما خرج منهم حتى شي واحد مصاب بفيروس كورونا.

الأحد 15 مارس، أعلن عن إغلاق المجال الجوي والبحري، هاذو إجراءات مهمة لأن عزلنا المغرب وخليناه باش ما ينتشرش فيه الفيروس، حالة الطوارئ يوم 20 مارس هذا كذلك من الإجراءات الاستباقية، وابتداء من 20 مارس تمت العزلة الصحية وهذا هو مبرط الفرس لأن العزلة الصحية من الإجراءات اللي كتحصرون انتشار الوباء وكتخلي وكتحصن لنا حتى الناس اللي هما في وضعية صحية هشة باش

13 مارس 2020، المنظمة العالمية للصحة تتقول بأن مركز الوباء ما بقاش في الصين ورجع في أوروبا وبدا في إيطاليا، ومن بعد انتقل كذلك إلى فرنسا ومن بعد كذلك بان في إسبانيا بشكل كثير.

إيطاليا، الرقم اليوم القياسي لعدد الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا قد سجل في 27 مارس وهو 969 حالة وفاة في نهار، وفي إسبانيا كذلك بأوسع، وفرنسا كانت كذلك بشكل نشيط، لأن الفيروس ينتشر وسجل أزيد من 570 وفاة جديدة يوميا.

في 28 مارس، انتقل هذا الفيروس كورونا، ما بقاش في القارة الأوروبية وانتقل إلى القارة الأمريكية، ولات هي مركز الوباء، في الولايات المتحدة، حيث تتعدى الإصابات فيها العدد المسجل فيها أكثر من إيطاليا وأكثر من الصين، فبلغ عدد الوفيات اليومية في الذروة 2000 شخص، 2000 شخص يوميا كانوا يتوفوا في الولايات المتحدة، وغير في نيويورك لوحدها سجلت 23.000 حالة، فبالتالي الفيروس ما عندوش لا حدود والانتشار ديالو كيميحي بواحد الطريقة خيالية، ما قدروش على المستوى العالمي هاد الجائحة كانت صعبة الحصار.

إلى حدود اليوم 14 أبريل، وصل عدد المصابين بمرض الكورونا، بفيروس كورونا المستجد في العالم إلى ما يقارب 1.800.000، 184 دولة بالقارات الخمسة خلال 4 أشهر، فيما أدت هذه الجائحة إلى وفاة 100 ألف مصاب عبر العالم، أغلبها بالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، إيطاليا، إسبانيا وفرنسا، كما أن هناك دول أخرى عرفت كذلك بعض الحالات ولكن عندها الحالة ديالها مسيطر عليها على حسب الأنظمة الصحية ديالها اللي متطورة.

الحالة الوبائية فالبلاد ديالنا، إلى حدود الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء اليوم، للتذكير أن في المغرب 2 مارس هو تاريخ مهم بالنسبة لنا نسجلوه، لأن كان تم تسجيل أول حالة إصابة بمرض فيروس كورونا المستجد في البلد وكانت حالة وافدة علينا من أوروبا.

يوم الثلاثاء 10 مارس 2020، وزارة الصحة أعلنت عن وفاة الحالة الثانية اللي دخلت بفيروس كورونا وهي ديال امرأة مسنة بمدينة الدار البيضاء، تبلغ من العمر 89 سنة والتي كانت تعاني من أمراض مزمنة.

يوم الإثنين 16 مارس 2020، قامت السلطات العمومية بإغلاق المقاهي والمطاعم وقاعات السينما والمسارح وكذلك قاعات الحفلات بالنوادي والقاعات الرياضية والحمامات ودور الألعاب وإغلاق دور الحضانة والمدارس، هذا في إطار الاستعداد والإجراءات الاحترازية والوقائية.

وكذلك في يوم 20 مارس، الإعلان عن حالة الطوارئ في المغرب.

إلى اليوم، تطور الحالات مزال متحكم فيها في المغرب، كما أن ما زلنا في المرحلة الثانية وذلك بفضل هاد الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لاحتواء هذا الوباء والحد من انتشاره.

اللي هي مخصصة على حسب الحالات، وتنظيم عدة لقاءات كذلك ديال واحد للجنة علمية، لأن كنا احنا فواحد الخصاص لأن باش تقدر ترشدنا وتعطينا توصيات أشنو التعامل الطبي مع هاذ الحالات؟ وشنو هما البروتوكولات العلاجية اللي نقدر نستعملو مع هاذ الناس هاذو؟ رغم أنكم أنتوما كتعرفو بأن العلاجات ما كاينش حتى شي علاج ديال الفيروس، ولكن كاين بعض التدابير اللي أعطت واحد النجاعة وكان المغرب من البلدان اللي سبقة فيها.

منذ 20 مارس، إغلاق المجال الجوي والبحري أمام المسافرين وإلغاء التجمعات والتظاهرات وإغلاق المساجد والمحلات العمومية غير الضرورية، إضافة إلى إعلان حالة الطوارئ وتقييد الحركة في البلاد إلى أجل غير مسمى، والتزام العزلة الصحية في المنازل وذلك إلى غاية 20 أبريل.

حالة الطوارئ إلى أجل غير مسمى ولكن العزلة إلى 20 أبريل وغيكون فيها النظر لأن باش نرفعو العزلة، كاين واحد الإجراءات وكاين التدابير وكاين واحد المعطيات اللي خصنا ناخذوها بعين الاعتبار عاد نقدر ونقرو فيها.

كذلك، دعم قطاع الصحة بـ2 المليار ديال الدرهم اللي استعملناه في الإقتناء ديال المعدات وكذلك قررنا في 23 مارس دخلنا الاستعمال ديال دواء (chloroquine)، وهاذ القضية ديال (chloroquine)، المغرب كيتوفر على مصنع ديال (Chloroquine)، (Chloroquine) فيها جوج ديال الأنواع:

فيها (sulfate de chloroquine) وفيها (sulfate d'hydroxychloroquine)، (d'hydroxychloroquine) اللي هو (nom commercial: Nivaquine)، و (sulfate d'hydroxychloroquine)، هو "Plaquenil"، اللي هما تيتستعملو ضد (le paludisme) وتيتستعملو ضد بعض الأمراض اللي هي ديال التهاب وديال الباطنية، فبالتالي عندها واحد النجاعة اللي تثبتت على المستوى الدولي، كتخفف من الحمولة ديال الفيروس وكتقدر تقلص من الانتشار وكتقلص كذلك من العدوى.

فبالتالي، المغرب كيتوفر وعندو مخزون باش يمكن لو يعالج المواطنين ديالو.

ابتداء من يوم الثلاثاء 7 أبريل، قررت السلطات العمومية بإلزامية وضع الكمامة، وهاذ الكمامة حتى هي كانت شوية موضوع ديال التساؤلات، كيفاش في الأول ما كانش الكمامة، تتقولونا ما نديروش الكمامة واليوم وليتوتقولونا نديرو الكمامة؟

المعطيات ديال الأول ديال الكمامة كنا كنديروها للمريض، لأن الحالة الوبائية اللي كنا في المغرب ما كانتش عندنا حالة وبائية كبيرة، كنا في الدرجة الأولى، فبالتالي المريض هو اللي يمكن لو يحيي الآخر، اليوم خصنا نحيمو البيئة ديالنا فبالتالي تنعطيها لهذاك السيد اللي هو

متفاحمش الأمور ديالهم.

إمداد المنظومة الصحية بكل الوسائل لضمان محاربتة، لأن كان تخصص واحد الصندوق وهاذ الصندوق ديال التضامن واللي ساهم فيه بزاف وكان تم الإحداث بأمر مولوي سامي واللي تعطى منو واحد النصيب لقطاع الصحة بجوج مليار ديال الدرهم باش نعززو الترسانة ديال وزارة الصحة ونعززو التجهيزات باش يمكن لينا نواجهو هاذ الجائحة، لأن كلنا كتعرفو المنظومة ديالنا حقا عندها إكراهات وعندها نواقص، ولكن جا هاذك إعزز الحاجيات ديال قطاع الصحة باش يمكن لو يواجه هاذ الجائحة اللي كيغرفها العالم.

فقامت وزارة الصحة بالإجراءات الاستباقية في الحالات الصحية الإستثنائية حيث نظمت هاذ الإجراءات والتدابير حسب التوصيات ديال المنظمة العالمية للصحة وحسب تسلسل هرمي، يعني كنقومو بالترصد وكنقومو بالتحاليل المخبرية وفق واحد المعطيات ووفق واحد المعايير اللي هي كتسمح لينا باش نقولو هذا نديرو ليه التحاليل وهذا منديروش ليه التحاليل، فكانت واحد الملاءمة وواحد المواكبة وهذا من أجل ماذا؟

من أجل الترصد والوقاية الوبائية، من أجل التكفل بالحالات المحتملة وكذلك من أجل التواصل.

هاذو هما الأهداف الأساسية، وذلك من خلال مجموعة من التدابير الاستباقية، شنوي هاذ التدابير الاستباقية؟

أولا، على مستوى نقاط العبور كتعرفو كلكم أن على نقاط العبور كانت رفع درجة اليقظة وتعزيز الرقابة الصحية في المطارات الدولية، رغم أنها كانت موضع نقاش أن شي تيتراقب وشي متيتراقبش، لا، كانت المراقبة تتدار على حسب معطيات اللي جاي من منطقة اللي هي موبوءة كتكون مراقبة صارمة، واللي مجايش من منطقة موبوءة كتكون مراقبة اللي هي سطحية، فبالتالي كان توضعو الكاميرات الحرارية على مستوى جميع نقاط العبور، وكانت التوعية ديال جميع المسافرين القادمين من الدول الموبوءة عن طريق المنشورات المخصصة لهذا الغرض والمتوفرة عند نقاط الدخول، وتوفير سيارات إسعاف اللي كانت مؤمنة لنقل هاذ الحالات المحتملة من المطارات والموانئ إلى مصالح الرعاية الصحية، وكان تم الإشراك ديال المراكز الحدودية التابعة للمديريات العامة للأمن الوطني لتحديد وتوجيه جميع الركاب اللي قاموا بواحد المجهود جبار كذلك باش يساعدونا فهاذ العمل هذا.

الإجراء الثاني، وهو تفعيل التعليمات الملكية التي تحت على الاستباقية والجاهزية وتنسيق الجهود من خلال ماذا؟

من خلال رفع مستوى اليقظة اللي كنا فالأول أخضر رجعنا (du vert à l'orange)، للمركز الوطني لعملية الطوارئ، والتنسيق بين جميع المتدخلين والدعم اللوجيستيكي الميداني، حيث أحدثت خلية ديال تدبير الأزمات اللي قدرات أنها تخرج بواحد التوصيات، واحد التدابير

أعراض جد طفيفة.

وكذلك، لأن استعملنا واحد الإستراتيجية فيها ثلاثة ديال الأنواع، فيها مستشفيات خاصة بالنسبة اللي عندهم الأعراض، أما الفنادق بالنسبة للناس اللي ما عندهم حتى شي أعراض وكذلك بعض الفنادق اللي هي مخصصة بالنسبة للمهنيين الصحيين قرب المستشفيات باش يمكن لهم يواكبوا، وكذلك بعض الأماكن اللي مخصصة للناس اللي تبتلعوا جو وخصهم يكونون في واحد المرحلة انتقالية قبل ما يمشي في حالتهم للأماكن ديالهم.

وتهاياً كذلك فضاءات جديدة ومجهزة لاستقبال الحالات المصابة بالفيروس، منها المستشفيات العسكرية ديال بنسليمان وديال النواصر، وكذلك، أنتوما اسمعتو مؤخراً، ديال المعرض الدولي ديال الدار البيضاء اللي حتى هو تجهز باش يمكن لو يستقبل إلى كان خاص يمشي لوالوفادين، (la clinique) ديال (la CNSS<sup>2</sup>) حتى هي اعطاتنا، الزيراي، اعطاتو باش يمكن يعزز الطاقة الإيوائية.

أما على مستوى التكفل بالحالات، فكانت إصدار دورية للخطة التنظيمية للتكفل بهاذ الحالات (Covid-19) وكانت دورية خاصة على سبل التكفل بحالات بدواء (chloroquine)، وصلنا أننا بالنسبة (la chloroquine)، يعني علاج عندو النجاعة ديالو، ولكن كاي بعض الحالات لأن المريض تيدخل وخصك دير ليه (diagnostique) باش تشخص المرض ديالو ودير لوالتحاليل ديالو، وخصك تنتظر حتى يدير التحاليل ديالو وعاد يمكن لك تبدأ في العلاج ديالو.

فبالتالي، بعض الخطرات تتخرج حتى تشوف الأعراض ديال المريض أنها مطابقة للأعراض ديال (Covid-19)، ولكن تتخرج لك التحليلة (négatif)، ففي هذا الإطار للجنة العلمية اجتمعت، على غرار ذاك الشئ اللي كان على المستوى الدولي، أن التشخيص ديال المرض ديال (Covid-19) ما بقاش تيقنصر ولا بد على التحليلة، تيقنصر على الحالة الصحية، كيداير من الناحية الكلينيكية، كيداير من الناحية التنفسية، كيداير من الناحية ديال التشخيص بالراديو، وعاد تيجي التحاليل المخبرية وتيتم العلاج ديالو قبل ما نتسناو هاذ التدقيق.

كما تم كذلك، في هذا الإطار، باش تكون واحد شوية ديال السرعة، يعني وسعنا التحاليل المخبرية اللي كنا تنقتصرو على ثلاثة ديال المختبرات (l'institut national d'hygiène) و (l'institut Pasteur) والمختبر العسكري، علاش؟

لأن من ناحية الضبط الوبائي تيخص يكون ذاك الشئ مركز، فبالتالي اليوم توسعنا على المستوى الجهوي باش نقلصو المسافة ونقلصو الوقت، واللي غادي يساعدنا مستقبلاً منين نشوفو التطور ديال الوباء نقدرنا نمشيو مباشرة يعني للتحاليل الموسعة باش يمكن لنا نبدوا ونفكرو مستقبلاً كيفاش نرفعوا العزلة، إن شاء الله.

تيجي نفسو وتيجي البيئة، وهذه من الإجراءات اللي هي تيسميوها ديال الحواجز (les mesures barrières) باش يمكن لنا نعطيو أكثر النجاعة لهاذ التداير ديالنا، المغرب بدا قوي خص ينتهي قوي.

تعزير أليات وقنوات التواصل المباشر، تم واحد الخط (Allo SAMU<sup>1</sup>)، (Allo veille) عبر واحد الرقم اقتصادي وتحديث (Allo 300) اللي تم اطلاقه بتنسيق وزارة الداخلية والقوات المسلحة، واللي كان عندو واحد الصيت هائل، لأن قدر يستجيب لواحد العدد ديال المكالمات وعن طريقه تم التكفل بعدد ديال المرضى.

أما بالنسبة على مستوى الترصود واليقظة الوبائية، كان إصدار دوريات بطريقة مستمرة حول تعريف الحالات وطرق التبليغ عنها، وكانت برامج لتكوين الأطر الصحية، كان كذلك تقييم يومي للخطر المُشكّل على بلادنا مع التحديث المنتظم للإجراءات أو التصدي لهذا الفيروس، وكان كذلك تعزير النظام الوطني للمراقبة الوبائية الحادة وتفعيل خط هاتفي اقتصادي.

على مستوى الجاهزية للتكفل بالحالات المؤكدة:

فالمغرب تيتوفر على 1826 سرير للإنعاش الطبي، المشكل ما شي في الأسرة، المشكل كاي عندنا في الموارد البشرية، رغم ذلك، عندنا 987 طبيب متخصص في الإنعاش والتخدير، واللي تيقوموا بواحد المجهود جبار.

واللي بغيت نأكد من هذا المنبر للمواطنين، أن اليوم الحالات اللي هي تتلقى العلاجات في المصالح ديال الإنعاش تشكل 5% من الطاقة الإيوائية اللي عندنا، 5%، فبالتالي هذا مؤشر جد مهم، لما تيكونو عدد الحالات اللي هي صعبة متقلص فبالتالي تتقدر تقول بأن راه كاي الاحتواء على المرض، حيث اللي مهم ما شي هو العدد ديال الحالات اللي تتكون يومياً بكثرة ما تيكون العدد ديال الحالات اللي هي حرجة وصعبة، لأن هاذيك الحالات الحرجة والصعبة ما تتكذبش، تتكون (un cas grave c'est un cas grave)، خصوصاً ويكون ويتخذ بعين الاعتبار في المصالح، وهما الحالات اللي هي حرجة على حسب الدراسات تطلعو حتى 15%، هذا هو المعدل والمؤشر، فبالتالي يعني احنا المؤشرات ديالنا كذلك منطبقة مع المعدلات اللي كايينة على المستوى الدولي.

(Alors) خصصنا 1826 سرير، منها أسرة محدثة جديداً، وتنقول لكم 5% اللي هي دابا لحد الآن، وكاي واحد السند من المصحات الخاصة بـ 504 ديال الأسرة ديال الإنعاش، كذلك الطب العسكري، وكذلك المؤسسات اللي حتى هي عندها واحد الطاقة إيوائية اللي تتعاون كذلك، ولكن ما اقتصرناش على المراكز الاستشفائية والمؤسسات الصحية، بالعكس توسعنا ومشينا إلى الفنادق، الناس ديال قطاع السياحة، حتى هما تيساهمو بالفنادق والمراكز السياحية باش وسعنا الطاقة الإيوائية، على الأقل بالنسبة للعزلة وذاك الناس اللي عندهم

<sup>2</sup> Caisse Nationale de Sécurité Sociale

<sup>1</sup> Service d'Aide Médicale Urgente

ديال (Covid-19) فكانت تحاصرت.

إذن ما يمكن أن نستخلصه من هاذ التجربة المغربية في مواجهة تفشي وباء كورونا؟

ما يمكن استخلاصه هو:

أولا، وحدة مصدر القرار وتمثله في التعليمات الملكية السامية، الذي رعى الأمن الصحي للمواطنين كأولوية قبل أي شيء آخر ويشرف على كل التدابير التي تتخذها السلطات العمومية.

ثانيا، الاستباقية، الاستباقية منها التدابير التي أطلقها جلالته الملك قبل أول إصابة، ثم القرارات الحاسمة بعد تأكد الإصابة الأولى واستباق دول كبرى في الإجراءات الاحترازية الوقائية، والتي حظيت بإشادة كبيرة للرؤية السديدة لجلالته وتكلفت بالطوارئ الصحية إلى جانب إجراءات دعم القطاع الصحي والإجراءات الاجتماعية المصاحبة، وأخيرا باستعمال الكمادات الوقائية، وهو ما جنب بلادنا الأسوأ.

ثالثا، المصادقية، إذ ظلت السلطات العمومية في تواصل دائم مع المواطنين، تتبع الحالات الوبائية بكل دقة وشفافية.

رابعا، التتبع المتواصل، إذ وفور الإعلان عن اكتشاف الوباء بجمهورية الصين الشعبية، بادرت السلطات العمومية إلى تشكيل لجنة مشتركة لتتبع الوضعية الوبائية واتخاذ التدابير والإجراءات الاحترازية الوقائية، تتشكل من وزارة الصحة والدرك الملكي ومصالح الطب العسكري ووزارة الداخلية والوقاية المدنية ومتدخلين آخرين.

كذلك أخيرا، التعبئة، بحيث تزايد منسوب انخراط كل القوى المجتمعية في تفعيل التدابير الاستباقية لمحاربة الوباء والمساهمة فيها بكل مسؤولية وطنية لتشمل المبادرات الإنسانية أيضا، مما حقق إجماعا منقطع النظير بهدف حماية الأمن الصحي ببلادنا ودعم جهود السلطات العمومية في تحصين المواطنين والمواطنات من جائحة فيروس "كورونا" المستجد.

ولكن، في الأخير بطبيعة الحال، فكل هذه التدابير والإجراءات الجبارة المعروضة أمامكم، من خلال المحاور المختزلة التي تضمنتها هذا العرض، يقف خلفها طاقم بشري هام، قدم ولازال يقدم تضحيات جسام على مدار الساعة، بوقوفه في الصفوف الأمامية في هذه الفترة العصبية التي تمر بها بلادنا وباقي دول العالم، لمنع تفشي الوباء ولتحصين مواطنينا من انتقال العدوى والمرضى.

هؤلاء المهنيين في القطاع الصحي والأمن الوطني والوقاية المدنية والداخلية والجيش وعمال وعاملات النظافة وغيرهم، والذين يعملون بتفان وإخلاص من منطلق إحساسهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم، في هذا الظرف الاستثنائي المحفوف بالخطر ونداء واجهم المهني وحسهم الوطني العالي، يستحقون منا اليوم وقفة إجلال وتقدير واحترام على كل ما يبذلون من مجهودات كبيرة ومضاعفة، بعيدا عن أسرهم ووسطهم

وعلى مستوى التواصل، فكانت تفاعلت وزارة الصحة مع الرأي العام الوطني بطريقة مستمرة، وانتوما تتعرفو كيفاش كانت، كان مواعيد رسمية وكان إجراء لقاءات وكانت ملصقات وكان فتح جميع المختبرات للإعلام، وكان تواصل جهوي وكان تواصل وطني، وتواصل مع جميع أطراف ومكونات وزارة الصحة يعني بما فيها المستشفيات، بما فيها الناس المركزيين، ما تيقنصروش على وزير الصحة فقط.

وفيما يخص موضوع مدى مطابقة الكمادات المصنعة ببلادنا، فتبعنا للتعليمات السامية ديال صاحب الجلالة الله ينصرو، تم اتخاذ هذا الإجراء ديال الكمادات، بدينا قوين، خصنا نساليوقوين، خصنا نحاصرو هاذ الفيروس من الأول حتى الأخير ونستعملو جميع الأساليب اللي يمكن لها تحاصرو، وتخاذ هاذ القرار ديال ولا بد ما نزيدو الكمادات كحاجز آخر.

وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي هي مشكورة، لأن أدت كذلك واحد المجهود كبير باش يتصنعو هاذ الكمادات هاذو، وهاذ الكمادات اللي هما ما شي عندهم طابع طبي، هما طابع يعني منزلي، فغير طبي، والحمد لله، أننا لقينا عندهنا مصانع كتصنع هاذ الكمادات هاذو، يعني ولينا اليوم تنقدرو نصنعو حتى 5.5 مليون ديال الكمادات في النهار باش نلبيو الحاجيات، واللي خضعت لواحد التمويل وواحد الدعم باش الثمن ديالها يكون مناسب ويكون في المتناول ديال الجميع، ما تهضروش على الكمادات الطبية، هاذوك عندهم المسلك ديالهم وعندهم الطريقة ديالهم واللي تخفضو للعرض والطلب والتسويق ديالهم بوحدهم المساطر ديالهم، ولكن، هاذ الكمادات خصهم واحد الشروط، شروط صحية ما يديروش (l'allergie)، ما يخليوش الإفرازات تخرج، يعني ولا بد للعباب والرداد ما يخرج من الفم، تكون عندها واحد المعايير باش تخلي التنفس كذلك سهل.

وتم توزيع بطبيعة الحال هاذ الكمادات على جميع نقاط البيع، وانتوما تشوفو كيفاش دازت الأمور، علما أن الوقاية بهاذ الشي كلو اللي قلناه، أن الوقاية من فيروس "كورونا" لا تقتصر فقط على ارتداء الكمامة الوقائية، بل يجب التقيد بشروط السلامة الصحية، التي وضعتها السلطات الصحية والالتزام المتواصل والمسؤول بإجراءات الحجر الصحي، كعدم الخروج من المنزل إلا للضرورة القصوى والالتزام بقواعد النظافة كغسل اليدين باستمرار بالماء والصابون أو بالمحلول الكحولي وتطهير المواد المستعملة والأسطح، إضافة إلى اتباع نمط عيش سليم يتمثل في التغذية المتوازنة والنوم الكافي كذلك.

وفي إطار التدابير الحمائية للمنتوج الوطني وضمان الشروط الملائمة لحماية المواطنين وتعزيز جاهزية بلادنا لخطر تفشي الوباء، حضرت السلطات العمومية تصدير الكمادات الطبية والأدوية خارج المملكة، ما بقاش، (réquisition) حتى حاجة ما تتخرج، وشددت من نقاط المراقبة منعا لأعمال تهريب هاذ المنتوجات أو المضاربة، وما تتقتصرش على الكمامة حتى بعض الأدوية اللي يمكن لنا نحتاجوها في العلاجات

الوثائق باش تيتنقل وإنما الحالة النفسية ديالو على الوضعية الصحية ديالو ثم مراقبة ديال..

اهنا غادي نضبطو بعض الحالات، لأن احنا على المستوى ديال المدن، بانخراط العمال والولاية والفاعلين والمنتخبين، تنقومو بالتعقيم والتوعية والتحصين والمراقبة ديال المواد الغذائية والتعقيم ديالها قبل النزول من الشاحنة، ولكن هاذك السائق مللي تيكون مصاب، أشنوهي التدابير؟ كيفاش يمكن لنا نضبطو؟

إذن، أنا أتمس دار واحد المحطات ديال المراقبة على كل المحاور الطرقية، طريق أكادير-الصحراء، طريق طنجة-تطوان، طريق فاس-الجديدة لضبط هاذ الحالات ثم طرح أسئلة عليهم، مشكورين وهم الساهرين اليوم من أجل ضمان هاذ المواد الغذائية.

ثم، كايين خصاص في الموارد البشرية، علاش ما فكرتوش الأطر الطبية، الممرضين والممرضات ديرو معهم التعاقد، الادماج ديالهم الفوري باش ينخرطو، ثم الأفراد المتعافين، واش كايين مراقبة والضبط ديالهم، يعني كايينين في الحجرام حتى هما تخرجو للشارع على أساس أنهم متعافين؟ هاذك هو أخطر حاجة، والدول الأجنبية راهم تتراقبهم وتتمارس عقوبة جزرية كذلك عليهم.

ثم المراقبة البيطرية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السي كريم، السيد الرئيس.

في إطار المرونة اعطينا ما يفوق 30 ثانية لكل فريق، في إطار المرونة ونظرا لأهمية الموضوع 30 ثانية راه كافية.

شكرا، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

مشكور السيد الوزير على التوضيحات، اليوم نقف لحظة تضامن، فعلا، اليوم علينا أن نفتخر ببلادنا بما حققته من تضامن، خلقت لنا المفاجأة أمام باقي دول العالم، استباقية في الحرص والنباهة والذكاء والدهاء، هذا الحرص صادر من جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، المغرب أصبح مثار إعجاب، مثار تنويه من طرف المنظمات العالمية للصحة وباقي الدول، بفضل الذكاء والتوجيه والتدبير لجلالة الملك، اليوم، الحمد لله، نتمنى أن نوفق ونستمر في هذا النهج.

اليوم، السيد الوزير، لحظة تضامن، لحظة القيم الإسلامية والتكافلية والوطنية، تقتضي منا أن نمد يد المساعدة، كل من موقعه، كل على قدر اختصاصاته، يجب اليوم أن ننوه بالأطر الطبية من شتى فئاتها، صغبرها وكببرها وكذلك الطب الريف، الطب العسكري وما أنجزه من قوة ودعم لمكافحة هذا الوباء.

العائلي، في ظرفية صعبة تطبعها حالة الطوارئ الصحية والضغط النفسي والوقوف في وجه الخطر الكبير.

تحية تقدير كذلك خاصة، أوجهها بهذه المناسبة، لكل مهنيي الصحة من أطباء وممرضين وتقنيين وإداريين ومتصرفين وكل المستخدمين العاملين داخل المستشفى وخارجه، لبلائهم الحسن في هذه المعركة الحالية ضد جائحة فيروس "كورونا" ولثقتهم الكبيرة التي يضعونها فيهم المغاربة لضمان سلامتهم الجسدية والنفسية وأمنهم الصحي.

والشكر موصول كذلك، لكل القوى الحية ببلادنا لمشاركتهما في التعبئة الكبيرة والتعاون الوطني الشامل، أذكر منها القطاع الخاص والهيئات الحزبية والسياسي والمؤسسات التمثيلية وفعاليات المجتمع المدني والمبادرات الشبابية والأعمال التطوعية والإنسانية، وحفظ الله مولانا الإمام بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على بلادنا نعمة الأمن والأمان والاستقرار والرفق، وجنمها كل المحن والشور.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيبات على جواب السيد وزير الصحة بالتوالي، الكلمة لفريق الأضالة والمعاصرة في إطار التعقيب فيما تبقى من الوقت.

تفضل السي كريم الهمس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيح.

في الحقيقة هذا الوقت، مرحلة استثنائية ما شي ديال ممارسة المعارضة، بل هي لحظة تاريخية للانخراط الفعلي للجميع منتخبين وحكومة من أجل إنجاز كل المبادرات الملكية وتنفيذ توجيهاته السامية.

السيد الوزير،

من باب المسؤولية وسهرنا على تسيير الشأن المحلي، هناك بعض الاقتراحات والملاحظات لأبد ما نوجهكم كحكومة، فلما لا خلق محطات ديال المراقبة على كل محاور الطرق الرئيسية.

الآن المغاربة التزموا بالحجر الصحي، ولكن كايين واحد الفئة عريضة من المجتمع، هم أرباب المعامل وسائقي الشاحنات اللي تيتجولو عبر ربوع المملكة، ولكن هاذ السائق مع الخدمة، مع الآخر ما تيكونش عندو الوقت، هاذي حالة تنعيط واقعية، تتكون فيه أعراض، ما يتقدرش ما تيكونش عندو الوقت باش يمشي أو لا يعيط واخا واضعين أرقام، ولكن إلى لقي واحد المحطة في الطريق ديالو فيها أطر الصحة، وفيها الأطر ديال الأمن أو الدرك أو الجيش، اللي غتراقبو ما شي غير المراقبة ديال

السيد الوزير،

الوقت ما شي وقت انتقاد بقدر ما أنه هو وقت التضامن، ولكن لدي أن أقول إن الحكومة مقصرة. كان عليها تدخلنا ذيك 4000 اللي كانت، كان عليها أولا دير تكوينات، ما يمكنش أطرطبية تمرض لأنها دفعناها لهذه المجاهدة، الحس الوطني ديالها جعلها أنها كافحت وانغمست في محاربة هذا الوباء، غير أنها أصيبت، وهذا عيب باش الجيش ديالنا يتأثر، معناه نقص في التكوين.

ثانيا، نتمنى أن تكون مختبرات جهوية، حيث البداية علاش تقاسينا في هاذ المائة أو هذا؟ ما كانش المختبرات كافية، مثلا من أكادير نطلعو للدار البيضاء، من طنجة أو من وجدة نرجعو للرباط، هذاك المختبرات..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

ثانيا، كنا ننتظر دعم الأطر الطبية...

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

30 ثانية.

شكرا.

لا بحالك بحال كلشي.

السيد الرئيس،

شوف في إطار المرونة راه الوقت، شوف سالا، ولكن زدنا 30 ثانية كمرونة نظرا لأهمية...

شكرا.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد العالي حامي الدين:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نقدر عاليا الجهود التي تقومون بها تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

نقدر عاليا الجهود التي يقوم بها رجال الصحة والممرضين والعاملين في قطاع الصحة بمختلف مستوياتهم.

نقدر عاليا الدور الذي يقوم به الطب العسكري اليوم إلى جانب

الطب المدني بتعليمات سامية من جلالة الملك.

اليوم، نقدر عاليا بأننا في لحظة تعبئة وطنية لمواجهة هذا الوباء.

هي لحظة وطنية لمواجهة هذه الجائحة بكل ما أوتينا من قوة وبكل ما أوتينا من عزم وما أوتينا من قيم وطنية وإسلامية وإنسانية.

هي لحظة وطنية لتجسيد ذلك التلاحم بين الدولة والمجتمع لمواجهة هذه الجائحة، وهذا ليس بغريب على المجتمع المغربي الذي عودنا دائما في لحظات الشدة أن يكون متضامنا ومتأزرا ومتألفا.

هي لحظة تاريخية أيضا، السيد الوزير، من أجل استخلاص الدروس ومن أجل استخلاص العبر لكي نقدر جيدا ما ننعم به في لحظات الرخاء ونستعد لما بعد هذه الأزمة إن شاء الله.

هي لحظة لاستخلاص الدروس من أجل الاهتمام بالبحث العلمي ولاسيما في قطاع الصحة وتمكينه من الوسائل اللازمة ومن الميزانيات اللازمة وإعطاء الثقة في الباحثين المغاربة الذين أثبتوا اليوم أن لهم القدرة على صناعة الكثير من الأشياء، وتحية من هذا المنبر إلى الشباب الباحثين المغاربة الذين نجحوا في صناعة آليات التنفس الطبي.

هي لحظة أيضا من أجل الإنتباه إلى واقع الصحة العمومية وتزويدها بالإمكانات اللازمة، لأنه صحيح لم تكن مستعدين لمواجهة هذه الجائحة، لكن الجيوش، السيد الوزير، لا تنتظر الحرب من أجل أن تقوم بالإعداد، الجيوش تكون دائما على استعداد.

ولذلك، نتمنى أن تكون هذه فرصة ومناسبة من أجل إعطاء دفعة قوية لقطاع الصحة العمومية في المغرب.

هي مناسبة، السيد الوزير، لكي نعبر لكم بأن قلوبنا مع الأطباء ومع الممرضين الذين يوجدون في الصفوف الأمامية، ندعو لهم بالحفظ وندعو لهم بالرعاية.

كما نعزي أسر الضحايا من هذا المنبر، لأنهم ضحايا وشهداء للشعب المغربي قاطبة.

السيد الوزير،

هي مناسبة لكي نتقدم لكم ببعض الإقتراحات:

وفي أولها الحرص على التشخيص المبكر والحرص أيضا على توسيع نطاق الكشف والإختبار لكي يشمل أكبر عدد ممكن، في حدود الإمكانيات التي تتوفر عليها، وتطوير الإمكانيات الموجودة لتوسيع دائرة الكشف.

السيد الوزير،

نقترح عليكم التوعية والتواصل والصرامة فيما يتعلق بالحجر الصحي، صحيح أن المغاربة متضامنين، لكن نحتاج إلى التواصل المستمر ولاسيما في هذه اللحظات الأخيرة، نحن اليوم نتحكم فقط 5% من الأسرة اللي موجودة ولكن لا شيء يضمن أنه إلى تراخيها هاذيك

ختاما، نطلب منكم السيد الوزير، إيجاد حل لتنقل المرضى بالأمراض المزمنة داخل الجهة للعلاج في المستشفيات الجهوية والجامعية.

كما نقترح في الفريق الحركي، تسريع وتيرة الاختبارات السريعة المتطورة (les tests de dépistage)، وكذلك برمجة التطبيقات الرقمية المساعدة على مكافحة "كورونا".

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

اسمح لي لأنه كائن بعض الفرق اللي استهلكو الوقت ديالهم.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن ادعي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم وأهنئكم على كل ما تقدمون من جهود جبارة لمحاصرة هذه الجائحة رفقة الفريق الطبي المدني والعسكري الذي يشتغل ليل نهار لتجنيب المواطنين والمواطنات مضاعفات هذا الداء في جميع مستشفيات المملكة.

نشكركم كذلك على المهنية العالية التي تتعاملون بها في نقل المعلومة على الجائحة وعلى المتابعة اليومية للفيروس في وسائل الإعلام من طرف المختصين.

إحترافية كبيرة في التعاطي مع تطور الجائحة في بلدنا عززتها صدقية الأرقام والمعطيات والواقعية والصرامة التي تتعاملون بها، كل ذلك جعلنا نفتخر ببلدنا.

ومع ذلك، السيد الوزير، المرحلة تستدعي المزيد من التعبئة والمزيد من الصرامة والمزيد من اليقظة، داعين كافة المواطنين والمواطنات إلى البقاء في منازلهم، وهي مناسبة نشكر فيها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على كل الإجراءات الاستباقية التي قام بها في إقرار حالة الطوارئ الصحية.

هذا الملك الشهم، الذي سيسجل له التاريخ بمداد من الفخر والإعزاز ما قام به لصالح شعبه في هذه الفترة العصيبة، والتي نرى فيها كبريات الدول تنهار أمام هذه الجائحة وتواجه أصعب أزمة لم يعيش العالم مثيلا لها منذ أزمة الكساد الكبير لسنة 1929.

لذلك، فمن الواجب علينا اليوم، أن نفتخر ببلادنا وأن نثمن ما

1800 الموجودة ماغاتكفيش، ولذلك ينبغي أن نستمر في الحجر.

أيضا توفير البدلات والكمادات الصحية الكافية ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه المعطيات الهامة.

وفي إطار التفاعل مع جوابكم واستحضارا للواقع الصحي ببلادنا وفي سياق الإشكالية البوائية التي يعرفها المغرب على غرار باقي دول العالم، نود، في الفريق الحركي، تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نسجل اعتزازنا بحسن التضامن الوطني المادي والمعنوي الذي أبان عنه المجتمع المغربي بمختلف شرائحه في هذه الأزمة، والذي دشنه عاهل البلاد جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بإحداث صندوق خاص بتدبير الجائحة.

وهي مناسبة أيضا للوقوف وقفة إجلال وإكبار وتقدير واحترام لأفراد القوات المسلحة الملكية، الأمن الوطني، الدرك الملكي، القوات المساعدة، الوقاية المدنية، الإدارة الترابية وأعاونها، ولأطرووزارة الصحة من أطباء وممرضين وأطر إدارية، مركزية، جهوية، وإقليمية، على روح التضحية المطبوعة بنكران الذات التي تدل على وطنيتهم العالية والصادقة.

ذات التحية والتقدير موصولة لرجال ونساء التعليم وكافة المنتخبين وكل العاملين في مختلف المؤسسات العمومية والخاصة.

ثانيا، نؤكد أيضا أن هذه الإشكالية البوائية تستوجب على الحكومة بعد الخروج من هذه الأزمة، إن شاء الله، إعادة ترتيب أولوياتها من خلال جعل قطاعي الصحة والتعليم على رأس هذه الأولويات، واتخاذ تدابير لتحسين الأوضاع المادية والمهنية للعاملين بهذا القطاع الحيوي، وتكوين الموارد البشرية الطبية والرفع من وتيرة الاستثمارات العمومية في البنيات الإستشفائية وتشجيع البحث العلمي.

كما نجدد الدعوة إلى إعمال التوظيف الجهوي في القطاع إسوة بتجربة قطاع التعليم وذلك بشراكة مع الجماعات الترابية.

ثالثا، نقترح أيضا الرفع من وتيرة بناء وتجهيز بعض المستشفيات الإقليمية والمراكز الصحية لتلعب دورها في هذه الظرفية العصيبة في استقبال المصابين بفيروس "كورونا"، وأخص بالذكر المستشفى الإقليمي بالدريوش، الذي ننتظر بفاغ الصبرافتتاحه واستقبال المرضى في مختلف التخصصات، وكذا المستشفى المحلي بزايو، لتخفيف الضغط على المستشفى الحسن بنيناظور، بعد أن بات جاهزا.

نحن كبلد عريق، راكم قيما متأصلة في التماسك والوحدة، متأصلة في (كلام غير مسموع)، لمواجهة الكوارث والأفات والأوبئة، كذلك في التضامن والتكافل والتآزر لترسيخ وحدة المجتمع وتماسكه، واليوم كنعيش لحظة تاريخية ديال الالتحام الحقيقي بين الدولة والمجتمع.

لا يمكن، السيد الوزير، السيد الرئيس، إلا أن نثمن عاليا المبادرات الملكية الإستباقية القوية والمتتالية، من خلال القرارات الجريئة بصفاته المتعددة: بصفته ملكا للبلاد، بصفته أميراً للمؤمنين وبصفته مواطنا أول من ساهم في الصندوق الذي أحدثه لهذا الغرض.

كذلك، السيد الوزير، لابد أن نشيد بالأدوار الطلائعية للأطقم الطبية، التقنية والإدارية وكل من يشتغل في هذه المرحلة، في هذه الواجهة الأمامية.

ونقدر حق التقدير التضحيات ديال هاذ الفئة من الشعب المغربي، الفئة من المواطنين المغاربة وطنيتهم الصادقة.

كذلك، فئات متعددة اليوم في الواجهة، لا يمكن إلا أن نشد على أيديها، من قوات الجيش، الدرك، الأمن، القوات المساعدة، الوقاية المدنية، وكذلك مقدمي الخدمات العمومية اللي خدامين في المرافق العمومية: من الماء، من الضوء، من النظافة، من البريد، من الأبنك إلى آخره.

كما نعتز اليوم، كمغاربة، بروح التضامن الذي أبان عنها المغاربة أفرادا ومؤسسات، بمساهماتهم المادية في الصندوق الخاص بتدبير فيروس "كورونا".

ونعتبر اليوم، أن المواطنة الحققة تكتسي بتعبيراتها الصادقة في هذه المرحلة من تاريخ بلادنا، خارج كل التصنيفات السياسية والثقافية والاجتماعية والإيديولوجية والهوياتية، إلى بغينا نمكن الدولة ديالنا والبلاد ديالنا من الآليات والأدوات القانونية والمالية واللوجستكية لتجاوز هذه المرحلة.

أكيد، السيد الوزير، اكتشفنا بأنه لولا هاذ الرؤية الإستباقية ديال جلاله الملك، بطبيعة الحال، وكل المكونات، وكل المؤسسات في البلاد، وكل المرافق العمومية، كل واحد أدى الدور ديالو كما يجب، لكنا قد استيقظنا على واقع آخر.

لذلك، فسنتحاج غدا-بهاذ الروح الوطنية وبهاذ التلاحم بين الدولة والمجتمع-سنتحاج غدا أن نقف وننكب على قطاع الصحة العمومية.

اكتشفنا خصائصات، كنا ننادي بها دائما في ظرفية عادية، ولكن اليوم، والحمد لله، تمكنا مرحليا باش نحاصرو هاذ الوباء، غدا أن ننكب على هذا القطاع في البنيات الاستشفائية، في الموارد البشرية، وكذلك..

حققناه، علما أننا لا نتوفر على مستشفيات أوروبا أو أمريكا ولا على إمكانياتهم الإقتصادية الهائلة، وبالتالي فاستباقية هذا الملك المواطن، وتفضيله للإنسان المغربي على الاقتصاد، هي التي خلقت الفارق، لأنه كان يعلم علم اليقين أن إمكانياتنا الطبية محدودة جدا، ما دفعه إلى الإسراع بخلق صندوق خاص لهذه الجائحة، كان أول المساهمين فيه، وهي فكرة رائدة لتعزيز الخدمات الصحية التي استطاع، إلى جانب إمكانيات الطب العسكري من توفير ما يناسب المرحلة.

السيد الوزير المحترم،

لقد بينا للعالم بأسره بأن تلاحم الشعب المغربي مع ملكه في هذه المرحلة من خلال الإستجابة التلقائية لكل ما بادرنا إليه، تحت الإشراف المباشر لجلالة الملك، هو أحد دعائم وقوة نظامنا السياسي المغربي.

لذلك، لا يسعنا إلا أن نشجعكم على تعزيز الخدمات الصحية بكل جهات المملكة والعمل على استثمار تداعيات هذه الجائحة لتطوير أداء المرفق الصحي ببلادنا، وتوفير الإمكانيات له والإسراع في بناء المراكز الإستشفائية الجامعية في ما تبقى من جهات المملكة، واعتماد ركائز الجهوية المتقدمة في هذا القطاع على وجه الخصوص وعلى رأسها جهة درعة-تافيلالت.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نرى أن من الضروري استثمار فرصة هذه التعبئة الجماعية التي عبرت عنها بلادنا بكافة مؤسساتها، لإعطاء انطلاقة جديدة للقطاع الصحي والإستفادة من هذه الدينامية التي خلقتها هذه الجائحة.

واحد النداء لجلالة الملك:

وفي الأخير، أتوجه من هذا المجلس الموقر إلى جلاله الملك محمد السادس، الملك المواطن الشهم، أن يتدخل لإرجاع المغاربة العالقين بالخارج وبمدينة مليلية المحتلة، وتخفيف آليات الحجر على بعض العائلات المغربية داخل الوطن المعزولة عن بعضها البعض، خصوصا ونحن على أبواب شهر رمضان المبارك.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي، السي فاتحي.

**المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:**

السيد الوزير،

بكل تأكيد فالمجهودات والتدابير اللي اتخذتها بلادنا لا يمكن إلا أن نثمنها ونشد على أيادي كل من ساهم فيها وعلى تفعيلها.

وفي هذا الصدد، يمكن توضيح للرأي العام هاذيك المسألة ديال الاقتناء اللي كانت صفقة مع الصين أو مع كوريا، واش شحال ديال يعني العينات أو (les kits) ديال الفحص، وأشنو هو نوع الفحص واش هو (le PCR<sup>3</sup>) ولا (les kits immunologiques) باش تتوضح المسألة للرأي العام.

أيضا، كايين النقطة ديال الكمادات، نثمن في الحقيقة القرار ديال إجبارية الكمادات، ولكن كان فيه واحد الارتباك، لأن لحد الساعة راه ما كاينش موجودين في الأسواق، باش يكون السيد الوزير على بينة من هذا الموضوع؛ الصيدليات نفذ منهم، والأسواق العادية ما كاينش موجود عند الباعة العاديين. وبالتالي، كايين إشكالية في هاذ المسألة هاذي، واحنا كنقولوبأن لو كنتو طلبتو من الناس، على الأقل غير توصية ماشي تكون إجبارية، لأن ما كانوش الكمادات كافية، خاصة كان عندنا نقص بالنسبة للأطر الصحية بجميع فئاتها، وكان (l'urgent) هو أننا نضمنو الحماية ديال هاذ الناس، وفي المرتبة الثانية هي باقي المواطنين، ولكن على الأقل كنا نوصيو الناس أنهم يديرو الكمادات ولو في البيت، الشيء اللي حاصل الآن، تفاديا للعدوى وانتشارهاذ الفيروس.

ونتمناو، السيد الوزير، أنك تعطينا أيضا ما يخص البروتوكول العلاجي، الآن احنا في ثلاثة أسابيع تقريبا على يعني بداية هاذ البروتوكول، نتمناو أنكم تعطيونا غير الإيضاحات واش فعال، ماشي فعال، خصوصا أنه كايين نقاش علي دائر كبير حول هذا الموضوع. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيبات، لكم 54 ثانية وفي إطار.. نعم؟

خليو الرئيس تيدبر، كما كانت المرونة بالنسبة للسادة المستشارين، راه غتكون المرونة بالنسبة للسيد الوزير، هذا واجب.

السيدة المستشارة، بغيتي الكلمة؟ في إطار التسيير؟ تفضلي.

### المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

في إطار تسيير الجلسة.. شكرا.

لأن، السيد الرئيس، هاذ المدخلة في إطار تسيير الجلسة، كنا لاحظنا بأن زدتي واحد 30 ثانية لجميع الفرق، واحنا فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب استعملنا الوقت المحدد، هي ثلاث دقائق..

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السي فاتحي..

### المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

لابد أن نكتب على المختبرات.. وكذلك الكمادات السيد الوزير، لأنه راه ما موجوداش في السوق.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي فاتحي، شكرا.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

### المستشارة السيدة رجاء كساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكروك، في البداية على التوضيحات اللي اعطيتينا، ولكن في الحقيقة هاذ التوضيحات كلها كتجي دائما في التصريحات اللي كنسمعوها يوميا على قنوات التلفزيون المغربي وفي اللقاءات الصحفية اللي تفضلتو واعطيتوها للقنوات، وبالتالي كنا كنتمناو أن يكون شي شوية مزيد من التوضيحات ومزيد من المعطيات تعطى لنا هنا كممثلين للشعب المغربي.

في البداية، ما يمكن لنا إلا نثمنو جميع الإجراءات اللي ذكرتها واللي اخذتها الدولة المغربية، وعلى رأسها جلالة الملك، وانخراط الشعب المغربي بكل فئاته في محاربة ديال هاذ الجائحة، ولكن في اعتقادنا- احنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل- كانت هناك عندنا بعض الملاحظات على الإجراءات اللي تخاذت، خصوصا فيما هو.. فيما يخص التقني:

أولا، في مسألة عدد الفحوصات أو التحاليل الطبية اللي كثر عليها الكلام الكثير، والحمد لله أنكم الآن احنا بصدد توسيع شبكة المختبرات اللي ممكن تقوم بهذه التحاليل، وهذا غادي يحل لنا واحد المجموعة ديال الإشكاليات، خصوصا انتظار المرضى اللي كانوا كينتظرو من ثلاثة أيام حتى لأربعة أيام إلى آخره، ونقص الضغط على الخبراء اللي كيشغلوكو وكنحيوهم من هذا المنبر، وأيضا، يعني هذا شيء مزيان، ولكن في البداية لو كنا اعتمدنا على التحليل شي شوية يكون متوسع، كان ممكن أننا نتفاداو يمكن الانتشار ديالو، خصوصا فيما يخص البؤر العائلية اللي بدات كتبان، لأننا في البداية كنا كنقتصرو على التحاليل فقط بالنسبة للناس اللي عندهم الأعراض، كل المخالطين تنطلبو منهم أنهم يبقاو في بيوتهم، حتى إذا بان عليهم الأعراض عاد كيمكن لنا نديرو لهم التحاليل، وهذا كان فيه واحد الشوية ديال المجازفة، للأسف، كان ممكن أننا نتفاداو.

<sup>3</sup> Polymerase Chain Reaction

السيد رئيس الجلسة:

إيه، ولكن آ السيدة المستشارة..

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

..لا، لا، خاص تكون المرونة، كما قلتي السيد الرئيس..

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا، اسمعي لي أ السيدة المستشارة. ما يمكنش، أنا ما حبست حتى شي حد، في إطار المرونة. وما يمكنش اليوم نتحاسب أنا لأنني كنت مرن!

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

لا، أ السيد الرئيس، اسمح لي ..

السيد رئيس الجلسة:

لا، ولكن أشنو المطلوب؟ أشنو المطلوب؟

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

لا، غنوجه واحد الملاحظة بكل سرعة للسيد الوزير لأن ما جاوبش على سؤال فريقنا، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا يمكن، لا يمكن، لا يمكن، السيد الوزير غادي يجاوب الآن.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

إيوا كنتمناو يجاوب على السؤال ديالنا. إلى ما جاوبش اليوم يجاوب..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

لكم الكلمة في إطار، كما قلنا غنعطيوكم 4 ديال الدقائق عوض 54 ثانية.

شكرا.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمين،

غنبدنا بالجواب على السؤال ديالك، السيدة المستشارة، باش تبقاي

مرتاحة، غنبدنا بك أنت الأولى.

حقيقة، المغرب كيشجع الإنتاج المحلي باش نجيك من .. يعني كنهضرو على (la production locale). اليوم، في الترسانة القانونية اللي كاينة بالنسبة لصناع الأدوية، مصنعي الأدوية عندهم الإجبارية أنهم ياخذو واحد الترخيص لواحد المدة مؤقتا باش يتحول ذلك الشيء لصناعة محلية.

كيبان لنا اليوم أن، الحمد لله، بفضل أن الصناعة المحلية قدرنا اليوم نحققو واحد المخزون اللي يستاجب مع الطلب ديال السوق ديالنا، وهاذ الشيء هذا غيفرض علينا غدا تحولات أخرى وتوجهات أخرى، رغم أن انتوما كتعرفو الصناعة الدوائية حتى هي كتخضع للعرض والطلب، فالسوق إلى كان السوق المغربي كيمكن لو نسوقو فيه بعض الأدوية كثيرة، فبالتالي غيمكن لو يصنع هنا، إذن ولا بد واحد الهامش ديال الاستيراد، ولكن نقدرنا أكد لك أن الصناعة المحلية عندها أولوية ديال الأولويات.

ونرجع لبعض الأسئلة الأخرى والملاحظات أن الجائحة اللي كاينة في العالم كتعرف تطورات وكتختلف من منطقة لمنطقة وعلى حسب البيور.

المغرب كيعيش يالاه المرحلة الثانية، فبالتالي فالمرحلة الثانية كانت ديما واحد الملاءمة مع الإمكانيات اللي عندنا والتطور ديال الوباء اللي كاين محليا، فبالتالي ما كانش التوسيع ديال دائرة التحاليل، كنا كنا كنبوها تدرجا:

أولا، كانت الملاءمة ديال الإمكانيات؛

وثانيا، كنخضعو لمعايير المنظمة العالمية للصحة، فبالتالي كان يمكن لنا نديرو (le dépistage massif) من الدقة الأولى ونوسعو الرقعة ويكون عندنا أمر آخر، ولكن نقدرو نطرحو في المحذور، لأن يقدر يسالي لنا هذالك ديال التحاليل ونصدقو.. أما الملاءمة اليوم فهي جد حميدة واعطاتنا نتائج طبية وغادي توسع الدائرة، لأن علاش غادي نوسعو الدائرة؟ غنوسعو الدائرة لأنه، أولا، كنوجدو راسنا باش نحاولو إمتاش غادي نخرجو من العزلة، لأن ذلك الشيء علاش خاص تتوسع الدائرة.

ثانيا، فيها امتيازات لأن غنقلصو المدة ديال النتائج والمسافة، وكذلك هاذ (dépistage massif) غيستعمل جوج أنواع ديال التحاليل، ما كنتستعملوش غير (la PCR) بوحدها، كاين (la PCR) وكاين (GeneXpert) لأنه (la PCR) كتخضع.. خاصها 5 حتى 6 ديال السوايع باش تعطينا النتيجة، ولكن (GeneXpert) اليوم غادي يمكن لو يعطينا النتيجة في ساعة وربع أو ساعتين، وغنزيدو عليها (les tests rapides) اللي هوما (antigéniques) اللي كيعطيها تقريبا في 15 حتى ل 30 دقيقة، وعاد (les tests immunologiques) اللي هوما (sérologiques) اللي كيديرو بالدم، اللي غيساعدونا في الخروج من العزلة، فهاذ الاستعمال اللي هو.. هاذ الخليط غيكون بواحد الاستراتيجية وبواحد البروتوكول

واليوم كنهضرو على (les macrolides) و(céphalosporines de 3ème génération)، ولكن اللي مؤكد أنه علميا وكيبتداول بالزرية هو هاذ (les antipaludéens) اللي في الدراسات اللي تمت في فرنسا واللي تمت في آسيا، بانن بأن الحمولة ديال الفيروس كتنقلص ولكن ماشي بوحده، خاصو يكون معه (l'azithromycine) ضروري، فبالتالي حتى (l'azithromycine) عندها واحد (l'effet positif).

إذن، الدوا كاين محلو، ولكن مستقبلا واش المناعة اللي غنكتسبو من بعد الكورونا غتكون مناعة مستدامة؟ حتى حد ما عارف، واش غادي نخرجولها لقاح؟ لحد الآن كاين تجارب وكاين مسائل، حتى حد ما عارف.

ولهذا، في ظل حتى حد ما عارف، كاين تجارب اللي كتكون من هنا ومن هنا، وكل واحد كيستعمل الحلول اللي عندو، ولهذا البحث العلمي في المغرب خاصو يكون قوي، باش حتى احنا يمكن لنا نتجاوبو، وحتى احنا يمكن لنا يكون عندنا واحد الحلول ديالنا خاصة بنا باش نحاصرو بحال هاذ الأوبئة هاذي.

وشكرا.

ما عندي حتى شي إضافة وحدة أخرى.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

بالفعل إجابتم كانت مهمة، وربما مفيدة كذلك، لذلك شكرا على مساهمتكم جميعا.

السيد الرئيس، نعم؟

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

أنا غير كنتلمس مرة أخرى تحية خاصة للأطر الطبية، عسكرية كانت أو مدنية، من طنجة للكويرة في ربوع المملكة، فكنلتلمس تصفيقات للأطر ديالنا..

**السيد رئيس الجلسة:**

أسيدي نزولا، فعلا..

شكرا على مساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

باش يمكن لنا نوسعوه، منها نشوفو الناس اللي تشافوا واش اكتسبو مناعة أولا، منها غادي نشخصو واحد الرقعة كبيرة ديال المواطنين، ويكون الدواء والعزلة ديالهم وغيسهل علينا المأمورية باش على الأقل نخرجومن هاذ العزلة، لأن العزلة كتبان لي مازال خاص تزيد تطوال على حسب التطور الوبائي اللي كاين في المغرب اليوم.

ولكن تنشاهدو، رغم أن التطور الوبائي اللي كاين كنعيشو اليوم، راه كاين واحد كيميوهم (les modèles arithmétiques) اللي كييعطيو الترقبات ديال التطور ديال هاذ الوباء، فبالتالي المؤشر اللي هو مهم هو هاذ (le R0)، لاش كيصلاح ذاك (le R0)؟ تيعطينا السرعة ديال انتشار الوباء والإمكانية ديال انتشار العدوى من شخص إلى أشخاص أخرى، فبالتالي كان عندنا المؤشر طالع، دابا بدا كيتقلص، يعني كيدل على أنه كاين واحد التحكم، وهذا ما كييعنيش أننا غادي ننفاءلوا ونقولوا راه نجحنا والمعركة انتصرنا فيها، لا. الليقظة ضرورية تكون لأن هذا فيروس، ما كييعرفش.. كيقدريجي اليوم وغدا يطلع بواحد السرعة، فبالتالي كيخصنا نبقاو ديما في هاذ الحالة ديال التأهب والحالة ديال اليقظة وتبقى العزلة، ويبقاو الناس داخلين فالديور ديالهم وتبقى حالة الطوارئ حتى نشوفو بأن نكونو طمأنينا، لأن كما قلتو قبلا بأن قطاع الصحة خاصو يعرف واحد التغيير.

قطاع الصحة قبل (COVID-19) ماشي هو قطاع الصحة من بعد (COVID-19)، وربما في العالم، ماشي غير هنا، يعني الدول العظمى اللي عندها واحد الترسانة وواحد الأنظمة صحية قوية وعرفت إكراهات وعرفت صعوبات كبيرة، فبالتالي حتى احنا كذلك غادي نشاهدو واحد التطور وغادي تكون واحد الأولوية ديال الولويات، لأن هاذ المشكلة هاذي راه ما غتقتصرش على هاذ العام، تقدرتجي سنين متعددة من بعد، عايشناها في (SRAS<sup>4</sup>) عايشناها في (H1N1) تعايشت في الإيبولا، جات الكورونا و(COVID-19)، ما عارفينش أشنومخي لنا المستقبل.

فبالتالي.. يكون خير إن شاء الله، يكون خير دائما، ولكن، كما قالو السادة المستشارين، بأن ديما الجنود خاصهم يكون على استعداد باش يحاربو، والبحث العلمي هنا كيلقى واحد المكانة ديالو خاصة.

بالنسبة للعلاج، العلاجات على مستوى العالم، كلشي كيدلي بدلوه وكيقول ها لقينا واحد البروتوكول جديد، ها اللي كان كيستعمل الأدوية ديال السيدا فهاذ العلاج، اللي استعمل الأدوية ديال (le paludisme)، اللي استعمل بعض (les antibiotiques)،

<sup>4</sup> Syndrome Respiratoire Aigu Sévère

## محضر الجلسة رقم 275

**التاريخ:** الخميس 22 شعبان 1441هـ (16 أبريل 2020م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت:** تسع وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة التاسعة عشرة بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

### المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا.

وقبل الشروع في مناقشة النص الذي بين أيدينا أود أن أتقدم، باسم المجلس، بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية الذين تفاعلوا بأقصى درجات السرعة والمسؤولية مع استعجالية مناقشة هذا القانون، وأن أتقدم بالشكر، كذلك، لكافة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس، وللسيد وزير الشغل والإدماج المهني، على الجهود التي بذلها جميعا في سبيل دراسة هذا المشروع المسجل في جدول أعمال مجلسنا اليوم، في ظل الوضعية التي نعرفون.

مباشرة، أدعو السيد الوزير لتقديم مشروع القانون.

### السيد محمد أمكراز، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

معذرة على التأخر.

### السيد رئيس المجلس:

السيد الوزير يعتذر لكرم عن التأخر.

### السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في بداية كلمتي أن أشكركم جميعا، السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم، والسيد رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية المحترم، والسيدات والسادة أعضاء اللجنة، وباقي أعضاء المجلس الموقر، على حسن تفاعلهم وسرعة استجابتهم، وحرصكم على برمجة اجتماعات مناقشة مشروع القانون 25.20 الذي نحن بصدده اليوم في أقرب الأجل الممكنة، فقد أحيل عليكم من طرف الحكومة يوم الاثنين وانعقدت اللجنة لمناقشته يوم الثلاثاء وما نحن نناقشه في الجلسة العامة اليوم الخميس، لكم الشكر الجزيل على تفاعلهم نظرا للاستعجالية القصوى التي يحظى بها هذا القانون.

لقد كان تفاعل المجلس الموقر بأغلبيته ومعارضته بالخصوص في مستوى اللحظة الاستثنائية التي تمر منها بلادنا والعالم أجمع بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، وهي ظرفية أبانت عن قدرة بلادنا والحمد لله، حكومة ومؤسسات وهيئات سياسية ونقابية وجمعية ورجال الأعمال وإعلام ومواطنين، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، على التعاطي مع الأحداث الكبرى والاستثنائية، بما يلزم من تلاحم وتضامن وتأزر واستحضار للمصلحة العليا للوطن، ونبذ الخلافات والرهانات والحسابات الخاصة والضيقة، وما ذلك بغريب على أمتنا المغربية، فهذه قيمها الحضريّة العريقة والراسخة، وهو دأبها وديدانها عبر التاريخ، الذي يشهد على أن المغاربة كانوا دائما جسدا واحدا على مر المحطات الكبرى والحاسمة في مسار بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد حرص جلالته الملك، حفظه الله، منذ البدايات الأولى لتفشي جائحة "كورونا" في بعض دول العالم على إصدار توجيهاته وتعليماته السامية للحكومة من أجل اتخاذ جميع الإجراءات الاستباقية الضرورية لمنع تفشي الوباء في بلادنا، وإعطاء الأولوية لصحة وسلامة المواطنين والمواطنات قبل أي شيء آخر، حيث كنا من بين الدول السبّاقة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية والاحترازية الاستثنائية، وفرض حالة الطوارئ الصحية في كل أنحاء التراب الوطني، ومن جهة أخرى أعطى جلالته الملك تعليماته السامية للحكومة قصد الإحداث الفوري لصندوق خاص لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة، وهو الصندوق الذي أقبل على المساهمة فيه، بشكل تلقائي

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعطي مشروع القانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، بهدف الإحداث والضبط القانوني للتدابير الاستثنائية التي اتخذتها الحكومة لمواكبة المشغلين الذين يوجدون في وضعية صعوبة جراء تأثير نشاطهم بفعل تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" والعاملين لديهم المتضررين من تداعيات هذه الجائحة، وقد انتظمت مضامين المشروع في 7 مواد نصت بالخصوص على:

- إقرار تعويض جزافي لفائدة المشمولين بهذا القانون، المتوقفين مؤقتا جراء تفشي جائحة فيروس "كورونا" حسب المعايير والشروط المحددة في مشروع هذا القانون؛

- تحديد فترة التعويض في الفترة الممتدة من 15 مارس 2020 إلى غاية 30 يونيو 2020، مع التنصيص على إمكانية تمديد بنص تنظيمي إذا دعت الضرورة إلى ذلك؛

- التأكيد على استمرار العلاقة التعاقدية بين المشغلين، من خلال اعتبار الفترة المذكورة في حكم فترة توقف مؤقت عن العمل، وفق أحكام المادة 32 من مدونة الشغل؛

- تعليق أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كشرط لفتح الحق في التعويضات؛

- ثم، احتساب فترة التوقف كمدد تأمين لتحويل الحق للأجراء المنصوص عليها في النصوص الجاري بها العمل وتحول هذه المدد إلى أيام باعتبار شهر 26 يوما؛

- أخيرا، إلزام المشغل بإرجاع كل تعويض أو مبلغ تم صرفه بناء على تصريح كاذب منه، إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي داخل أجل 30 يوما من توصله بإشعار في الموضوع من طرف الصندوق، تحت طائلة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، وقد أعدت الحكومة مشروع مرسوم بتطبيق الفقرة الأولى من المادة 7 من مشروع هذا القانون والذي سيحدد معايير وشروط اعتبار المشغل في وضعية صعوبة جراء تأثير نشاطه بفعل تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، وقد تم تحديدها في:

أولا، كل مشغل توقف مؤقتا عن مزاولته نشاطه بموجب قرار إداري، بسبب جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

ثانيا، أن يكون رقم معاملاته المصرح به قد انخفض بنسبة لا تقل عن 50% برسم كل شهر، مقارنة برقم الأعمال المصرح به خلال نفس الشهر من سنة 2019، على ألا يتعدى المتوقفين مؤقتا عن عملهم بسبب هذه الجائحة 500 فردا، كما نص مشروع المرسوم على أن المقاولات

ومكثف، مختلف المؤسسات الرسمية والحكومية والمنتخبين والهيئات الحزبية والنقابية والفاعلين الاقتصاديين وعدد من الفعاليات المدنية والإعلامية والجمعية وعموم المواطنين على حد سواء.

وهنا لا يفوتني التنويه بمجلسي البرلمان اللذان كانا أول من بادرا إلى إعلان المساهمة في الصندوق، كما قامت الحكومة بتشكيل لجنة يقظة اقتصادية من أجل تتبع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لوباء "كورونا" المستجد، من خلال آليات مضبوطة للتتبع والتقييم، ورصد أي للوضعية الاقتصادية الوطنية من جهة، كما تعمل، من جهة أخرى على اقتراح الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر تضررا من هذه الجائحة، وقد كلف السيد رئيس الحكومة السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة برئاسة هذه اللجنة التي تضم عددا من القطاعات الحكومية، إلى جانب ممثلي القطاع البنكي والمالي، وكذا القطاع الخاص.

وبناء على مقترحات لجنة اليقظة الاقتصادية، اتخذت الحكومة جملة من القرارات والتدابير لفائدة الأجراء والمقاولات، لاسيما المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، والمهن الحرة، التي تواجه صعوبات بسبب تداعيات هذه الجائحة، كما اتخذت مجموعة من القرارات لدعم الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، والتي تضررت بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي جراء جائحة فيروس كورونا.

وفي هذا الصدد، قررت الحكومة إجراءين أساسيين لفائدة المأجورين، هما:

- منح تعويض شهري جزافي قدره 2000 درهم لفائدة الأجراء والمستخدمين، بموجب عقود التكوين من أجل الإدماج، المنتمين للمقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التي تواجه صعوبات والمصرح بهم لدى الصندوق المذكور برسم شهر فبراير 2020، وبهم هذا التعويض الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو، مع الإشارة إلى أن التعويض خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 31 مارس 2020 تم تحديده في 1000 درهم، على أساس أداء المشغل للأجور المستحقة برسم النصف الأول من شهر مارس؛

- ثم الإجراء الثاني: هو الاستفادة من خدمات التغطية الصحية الإجبارية والتعويضات العائلية برسم نفس الفترة الزمنية، وإلى حدود اليوم صرحت، عبر البوابة الالكترونية التي أحدثها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لهذا الغرض، 131.955 مقاولا من أصل 216.000 منخرطة بـ "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" إلى غاية فبراير 2020، أي بنسبة 61%، ما يعني أن مقاولتين من أصل ثلاثة مقاولات تقريبا صرحت بتضررها من تداعيات أزمة فيروس "كورونا"، كما بلغ عدد الأجراء المصرح بتوقفهم عن العمل مؤقتا 808.199 أجير من أصل 2.600.000 أجير، أي أن أجيرا من أصل ثلاثة توقفوا عن العمل.

هذه الجائحة، ووضع إطار قانوني للتدبير الذي اتخذته الحكومة مع يقيننا أن هذا مشروع القانون يكتسي أهمية قصوى، ويأتي في ظرف قاهر وخص.

وفي هذا الصدد، لا بد أن أشير إلى أن الدولة نجحت في التعامل مع هذا الوضع الاستثنائي، من خلال تعبئة الموارد الداخلية، وإطلاق مبادرات اجتماعية بتوجيهات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي ننوه بكل فخرواعتزاز ببصيرة وتبصر جلالته الملك، التي جسدت العمق الإنساني والاجتماعي والرؤية الإستراتيجية للمؤسسة الملكية ببلادنا، وبدورها المركزي في حماية المواطنين وتحصيل الدولة والمجتمع، والمتمثل في قراراته الاستباقية والحكيمة التي جنبت بلادنا كارثة حقيقية، لو كنا تأخرنا في تدبير محاربة هذه الجائحة.

فقد فضل جلالته، بحكمته التي يشهد بها العالم اليوم، الأمن الصحي للمغاربة على الاقتصاد، وأنشأ صندوقاً لتدبير جائحة "كورونا"، وكان أول المساهمين فيه، بل اقترح جلالته في ظل اهتمامه بالعمق الإفريقي إطلاق مبادرة لرؤساء الدول الإفريقية تروم إرساء إطار عملياتي يهدف مواكبة البلدان الإفريقية في مختلف مراحل تدبيرها للجائحة، لذلك أقول من هذا المنبر: شكرا صاحب الجلالة، وأدامكم الله حصنا حصينا لهذا الوطن.

السيد الرئيس،

لا بد لنا أن نشد من هذا المنبر وبحرارة على يد جميع العاملين والعاملين من الأطقم الطبية والتمريضية والتقنية والإدارية، المدنية والعسكرية، بمختلف درجاتهم ورتبهم وتخصصاتهم، وكذا الشأن بالنسبة للقوات العمومية، من نساء ورجال الأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والسلطات الإدارية وأعوانها، على المجهودات الجبارة التي تبذلها لتطبيق حالة الطوارئ الصحية منذ انطلاقها، والشكر موصول للعاملين في قطاع النظافة وفعاليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وكل المرابطين في الخط الدفاعي ضد هذه الجائحة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، إذ ننوه بتسريع عملية إخراج هذا الإطار القانوني لسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية القاضية بمواكبة القطاعات الإنتاجية التي تعرضت لانعكاسات الأزمة الناتجة عن تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، ودعم الاقتصاد الوطني، والحفاظ على مناصب الشغل، لذا فإننا ندعو الحكومة إلى ضرورة إشراك الفرقاء الاجتماعيين في إعداد النصوص التنظيمية المرتبطة

التي تتجاوز 500 فرداً متوقفاً عن العمل مؤقتاً أو إذا انخفض رقم المعاملات المصرح به بنسبة تتراوح بين 25 و50%، فإن طلب المشغل المعني يعرض على لجنة مختصة لدراسة هذه الملفات.

وحرصاً من الحكومة على عدم استغلال الجائحة لتسريحات أو تجاوزات في حق الأجراء، نص مشروع المرسوم على تحديد بقرارات إدارية لوائح القطاعات والقطاعات الفرعية التي ليست في وضعية صعبة، طبعاً هاد المشروع المرسوم في انتظار المصادقة على القانون قبل أن نصادق عليه نحن أيضاً في مجلس حكومة قريب.

وختاماً، أجدد شكري لكم على حسن الإصغاء والتعاون المستمر، خدمة للوطن والمواطنين.

حفظ الله بلادنا والبشرية جمعاء وأمير المؤمنين، ملك البلاد، من هذه الجائحة صلى عزوجل أن يرفع عنا هذا الوباء.

شكراً لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس المجلس:**

شكراً للسيد الوزير.

طيب، بالنسبة لحضرات السيدات والسادة المستشارين، بالنسبة لتقرير اللجنة المتعلق بمشروع القانون، أخبرت بأنه قد تم توزيعه إلكترونياً، صح؟ صحيح؟

طيب، بالنسبة للمناقشة، أذكر أن للفرق والمجموعة الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر، والقرار طبعاً، للسيدات والسادة المستشارين، السادة الرؤساء.

أبدأ بفريق الأصاله والمعاصرة..

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

**المستشارة السيدة خديجة الزومي:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي لمناقشة مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، هذا المشروع الذي يهدف إلى سن تدابير استثنائية لمواكبة المشغلين الذين يوجدون في وضعية صعبة من جراء تأثر نشاطهم بفعل تفشي

إمدادهم بالدعم والتأزر معهم في هذه الظرفية الصعبة.

في هذه الظروف الحرجة، كذلك نثير مشكلا في قطاع التعليم الخاص، فأكثر من 100 ألف أجير في هذا القطاع، أكثر من 90% منهم لم يتوصلوا ولم يستخلصوا أجورهم.

نحن نقول يجب أن تستدعوا رابطة التعليم الخاص وأن تضعوا حلا لكي يتقاضى الأساتذة والمعلمين والإداريين والعاملين بالقطاع أجورهم، فإن كانت هناك مشكلة القطاع الخاص يجب أن تحل بين وزير التشغيل ووزير المالية، وكذلك وزير التعليم.

فهناك أشياء تدور في حلقة مفرغة، إذا أدى التلميذ سيصل الأجر إلى العامل، إذا لم يؤد فإنها لن تصل إليه.

إذن، لا يمكن أن نقبل بضحايا المشتغلين في قطاع التعليم الخاص، إذن ندعو أن تجتمع اللجنة لدراسة هذا الموضوع.

كما أن، السيد الوزير، نثير انتباهكم أننا نريد دائما أن تعطون المؤشرات التي تعتمد عليها لتقول هذه المقولة قد تضررت من جائحة كورونا وهذه لم تضرر، أما قضية 50% فهي مردودة وغير قابلة للموازنة، لأن الناس مللي تتخدم في ثلاثة الأشهر الأولى ما تيكونش عندها (la comptabilité)، كايين اللي تيخدم ثلاثة الأشهر الأولى ما تيكون عندو حتى حاجة، حتى (juin) و (juillet) عاد تتبان (la facturation)، الفلاحة تيبقاو يبيعو حتى (août)، إذن هذا الرقم غير منطقي، لذا ندعوكم لإعادة النظر من أجل أن لا نفرغ هذا صندوق الضمان الاجتماعي، كلشي يشد وكلشي نسيطو إلى تما، منين غادي نكملو هذاك الشي؟

إذن، لا بد أن نثير هذه المشاكل وندعوكم إلى الاجتماع بالنسبة لقطاع التعليم الخصوصي عاجلا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

**المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على محمد أشرف المخلوقين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الحقيقة، هذه مناسبة أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في هذه الجلسة التشريعية المخصصة

بهذا المشروع، والحرص على الدعم الحصري للمقاولات والشركات التي تلتزم بواجباتها تجاه الأجراء وأدائها للضريبة، وندعوها أيضا الإسراع بتعديل قانون المالية لسنة 2020 في أقرب وقت، بالنظر إلى تغيير الفرضيات والتوازنات الاقتصادية والمالية التي بني عليها، مع ضرورة إعادة تحديد أولويات السياسة العمومية وإعادة هيكلة قانون المالية من أجل الحفاظ على الشغل، وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، وعلى سيادة القرار الاقتصادي، والعمل على خلق فرص شغل جديدة بوضع برنامج وطني للأوراش الوطنية ذات المنفعة العامة، باعتبار أن هذه الجائحة ستكون لها تداعيات أكيدة على مختلف القطاعات، مع معدل نمو سلبى لعام 2020، لذلك، على الحكومة بدأ التفكير من الآن في مرحلة ما بعد الأزمة، والتخطيط للمشاريع الإستراتيجية المستقبلية التي يجب أن تضع البيئة والإنسان في صلب اهتماماتها.

فالمغرب ليس في منأى عن هذا الوضع الصعب الذي تواجهه العديد من بلدان المنطقة، لاسيما دول الاتحاد الأوروبي التي يرتبط معها بنسبة 70% من مبادلاته التجارية، فعلى الحكومة أن تكون خلال مرحلة ما بعد الأزمة، هي المحرك الأساسي للتنمية، وليس حكومة تدبير وتصريف أعمال فقط، وإنما حكومة ذات رؤية استراتيجية ومعبئة للموارد، تقوم على التخطيط الاقتصادي وعلى مخططات وبرامج منفتحة على المستقبل، وليس تخطيطا إداريا فقط.

وقد قررنا في حزب الاستقلال إعداد مذكرة ملحقه بمشروع النموذج التنموي التعادلي، وتوجهها إلى اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، في ضوء المتغيرات الجديدة التي أفرزتها جائحة كورونا.

السيد الرئيس،

وجب التنبيه إلى أن عملية توزيع الدعم على الأفراد غير المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير واضحة إلى حد الساعة، فرغم تفهمنا للاكراهات المطروحة، إلا أننا نتساءل كيف يعقل أن ندعم فئة ونستثني فئة أخرى وتعيش نفس الوضع الاجتماعي وربما أسوأ منه؟ وهو ما يخلق توتر في الأحياء الشعبية، لأن جزءا كبيرا من المغاربة يشتغلون في القطاع غير المهيكل، ما يعني أنهم يرتبطون بمدخيل عيش يومية ولا ادخار لهم، ونسجل أن تأخر صرف إعانات عدد من المواطنين والمواطنات في العالم القروي والمدن، المشتغلين في القطاع غير المهيكل يصعب مأمورية نجاح الحجر الصحي، وهو ما يستدعي من الحكومة تسريع إخراج هذه الإعانات إلى الوجود، لكي لا تفقد حالة الطوارئ الصحية فعاليتها.

ونستدعي كذلك، الإسراع في معالجة هذه الحالات لتأمين وصول الدعم إليهم في أقرب الأجل، مع زيادة الاهتمام بالمهاجرين المقيمين بالمغرب بمختلف شرائحهم وجنسياتهم، بما في ذلك اللاجئين من بلدان جنوب الصحراء والقادمين من بعض الدول العربية، بالعمل على

البيئة.

كما نثمن غالبا القيم الأصيلة للشعب المغربي، والتي عكستها مظاهر التضامن والتراحم التي أظهرها المغاربة تجاه بعضهم البعض، خصوصا تجاه العائلات التي لم تجد ما تعول بها أفرادها.

كما نوجه رسالة شكر وتقدير لرجال التعليم ونسائه، والتي أبلت البلاء الحسن، رجال التعليم ونسائه بكل المستويات، سواء التعليم الابتدائي أو الثانوي أو العالي، خصوصا عندما سارعوا إلى التجاوب مع قرار التعليم عن بعد بإمكانياتهم البسيطة الذاتية والمحدودة، فحاضوا غمار تجربة لا سابقة لهم فيها، أملين المحافظة على الزمن التربوي لأبنائنا وبناتنا من تلاميذ وتلميذات، وطلبة وطالبات، ولن ننسى المقاولات المغربية التي تجتهد لتصنيع الكمادات وأليات التنفس الاصطناعي، وباقي المستلزمات التي تحتاجها بلادنا في هذه الظرفية العصيبة التي تجتازها البشرية جمعاء، كما نقف وإجلال وإكبار للأبطال الحقيقيين من علماء ومهندسين ومخترعين الذين يستحقون الاحتراف بهم، وهي مناسبة أن نذكرهم اليوم لنحتفي بهم ونعتبرهم هم الأبطال، عوّض الاحتراف بالأبطال المزيّفين الذين توروا عن الأنظار في هذه اللحظة الحرجة.

كما نوجه تحية للبرلمان الذي اشتغل بمنطق الواجب بين الدوريتين لمواكبة الإجراءات المتخذة ببلادنا، حيث صادق على مشروع مرسومين بقانون بين الدوريتين، وهي سابقة في تاريخ البرلمان المغربي، وهو ما يعكس روح التعاون والتأزر الذي يجب أن يطبع العلاقات بين المؤسسات الدستورية للبلاد، خصوصا بين الحكومة والبرلمان.

وفي إطار هذا النفس الإيجابي، ها نحن نجتمع اليوم على عجل للمصادقة على مشروع قانون 25.20، يقضي بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات هذا الفيروس، والذي تدارسته اللجنة أول أمس بنفس يعكس الإجماع الوطني، خصوصا وأنه جاء لتقنين إجراءات إستثنائية في ظرفية استثنائية كذلك، والتي اتخذتها الحكومة من أجل دعم الاقتصاد الوطني لمواكبة المقاولات الوطنية التي تعيش وضعية صعبة جراء تأثر نشاطها بفعل تفشي جائحة كورونا والعاملين لديها المتضررين من تداعيات هذا الوباء، حيث اعتبر مشروع القانون الذي نحن بصددده، الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، فترة توقف مؤقتة عن الشغل وفق أحكام المادة 32 من مدونة الشغل بالنسبة للأجراء، مع احتفاظهم بحقوقهم الاجتماعية والصحية، وهو ما يعني استمرارية العلاقة الشغلية التي تربطهم بالمشغل، وبالتالي حمايتهم من أي تسريح من العمل.

كما حافظ في نفس الوقت على حقوق المتدربين من أجل الإدماج واعتبر الفترة المشار إليها أعلاه فترة توقف مؤقتة لعقود التكوين.

للمصادقة على مشروع قانون 25.20، القاضي بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة كورونا "كوفيد-19".

بالمناسبة أيضا نتوجه إلى الله في بداية هذه الجلسة وهذه الكلمة، إلى الله سبحانه وتعالى أن يرفع عنا هذا الوباء وأن يحد من آثاره على البشرية وعلينا بالخصوص، وأن يحفظ لنا بلدنا وملكننا من هذه التداعيات، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وهي فرصة لنجدد فيها الإشادة بأهمية الإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها بلادنا، بقيادة جلاله الملك حفظه الله، لمواجهة تفشي هذا الوباء، وهو عمل جبار جعل بلادنا من بين الدول القلائل في العالم، التي اتخذت تدابير استباقية، استطاعت من خلالها التحكم في سرعة انتشار الوباء، وهو ما أشادت به منظمة الصحة العالمية، وصدقت له مجموعة من الدول، الشيء الذي يدعونا كمواطنين إلى الاعتزاز بوطننا، وبمؤسسات دولتنا التي جعلت المواطن أولى الأولويات.

كما لا يفوتنا التنويه بمبادرة إحداه "صندوق تدبير جائحة كورونا" من قبل جلاله الملك نصره الله، والذي يهدف لدعم الفئات الاجتماعية، ومواكبة المقاولات المتضررة من جراء الجائحة، تلك المبادرة التي قابلها الوطنيون الغيورون بالترحيب والمشاركة إلى المساهمة فيه، وهنا وجب التذكير أننا في البرلمان، بغرفتيه نوابا ومستشارين، أطرا وموظفين، كنا سابقين إلى المبادرة في المساهمة التلقائية في هذا الصندوق، فكنا بذلك موضع القدوة لمن ألقى السمع وهو شهيد.

وهي مناسبة أيضا لكي نشيد بالمجهودات الكبيرة التي تقوم بها الحكومة في هذه الظروف العصيبة، الاستثنائية، بدءا بإحداث لجنة لليقظة الاقتصادية، ومرورا بالإجراءات الاجتماعية القوية التي تستهدف الفئات الأكثر تضررا من هذه الجائحة، وانتهاء بالمجهودات اليومية التي تبذلها مختلف القطاعات الحكومية، سواء بالنسبة لقطاع الصحة أو الداخلية أو الاقتصاد والمالية أو التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، أو قطاع الشغل والإدماج المهني الذي سهر على إعداد وتقديم مشروع القانون الذي نجتمع عليه اليوم بشأنه.

كما نغتنم هذه المناسبة لنقف، باسم الفريق، وقفه إجلال ووفاء للصامدين في الصفوف الأمامية، المضحين بأسرهم وأرواحهم لمواجهة هذا الفيروس الفتاك، دفاعا عن صحة المواطنين وأرواحهم، من أطباء وممرضين وإداريين وعاملين في النظافة والحراسة ومختلف العاملين في قطاع الصحة، سواء في القطاع العام أو الخاص أو العسكري، وكذا القوات العمومية من رجال السلطة والشرطة والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية وعمال النظافة ومكاتب حفظ الصحة بالجماعات الترابية، وكذا شركات التنمية المحلية المكلفة بالنظافة أو

لأنه سيطبق بأثر رجعي كما التزمت به لجنة اليقظة الاقتصادية التي أحدثها جلالة الملك برئاسة السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، والتي تقوم بعمل جباري في معالجة تداعيات هذه الجائحة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، حيث يهتم أساسا التشغيل المتضررة من إقفال المعامل والمصانع ومختلف المهن التي شملها الإغلاق، أو فرض عليها الانقطاع عن العمل بشكل مؤقت، حيث سيدعم هذا المشروع حوالي 800 ألف من الأجراء ستتكفل مؤسسة الضمان الاجتماعي بصرف المساعدات التي أقرتها هذه اللجنة لأربعة شهور، منوها بالصرامة التي تتعامل بها اللجنة في منح هذا الدعم خاصة عندما رفضت طلب جمعية المدارس الخصوصية، مشدين بقرار وزير الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات الذي تدخل من أجل حذف الصيادين على إعتبار أن هذه الفئة مطالبة بالإنتاج ونحن على بعد أيام قليلة من شهر رمضان، النزول إلى البحر لتوفير السمك في السوق الوطني والعمل على جعله في متناول المواطن، هذا التعديل حظي بإجماع كافة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية مشكورين.

السيد الرئيس المحترم،

إضافة إلى كل ذلك، يهدف هذا المشروع إلى ضمان ديمومة عقد العمل والحفاظ على مناصب الشغل عند الانتهاء من حالة الطوارئ الصحية، وفي ذلك ضمانا لكافة الحقوق المرتبطة بعقد الشغل المهني كما تنص على ذلك مدونة الشغل.

أمام كل ذلك، لا يسعنا، داخل فريق التجمع الوطني للأحرار ومن موقعنا داخل الأغلبية كفريق متزن يراعي مصلحة الوطن والمواطن أولا وأخير، إلا أن يصوت بالإيجاب على هذا المشروع، طالبا من كافة الفرق التصويت عليه بالإجماع، انسجاما مع نفس التصويت الذي تم خلال مناقشة المشروع داخل اللجنة المختصة، خاصة وأن نفس مكونات اللجنة حاضرة معنا اليوم في هذا المجلس الموقر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

عليكم السلام.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم الفريق الاشتراكي، نساهم في هاد النقاش ديال مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين

وهكذا، فقد نص المشروع على تعليق أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال هذه الفترة، كشرط لفتح الحق في التعويضات التي يصرفها هذا الصندوق برسم نظام الضمان الاجتماعي، وكذا في الخدمات المضمونة بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

ولحماية هذا الصندوق من أي تلاعب في عملياته، فقد نص على خضوع جميع العمليات المرتبطة به للمراقبة المالية التي تقوم بها الأجهزة المختصة وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، كما ألزم أي مشغل بإعادة أي تعويض أو مبلغ تم صرفه بناء على تصريح كاذب.

وأملنا أن نكون جميعا وأن تكون المقاولات صادقة في هذه الظرفية، فلا نغتنم الفرص ولا نستدعي ما لا يجب استدعاؤه في هذه المرحلة، آملين أن نكون جميعا في مستوى اللحظة وفي مستوى هذه الظرفية الاستثنائية، فنكون جميعا وتتجسد فينا جميعا المواطنة الحقة.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب لهذا مشروع القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي وبعده الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن ادعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي الاعتزاز والسرور أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة هذا المشروع الاستثنائي الذي يأتي في ظروف استثنائية، والتي نجتمع فيها بشكل طارئ، طبقا لمقتضيات الفصل 82 من الدستور، حيث طلبت الحكومة مناقشته بالأسبقية، حيث يأتي لمعالجة بعض الانعكاسات الاجتماعية جراء فرض قانون الطوارئ الصحية على بلادنا للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، والذي وصل يومه الخميس إلى أرقام غير مسبوقة منذ اكتشاف أول حالة في بلدنا، نرجو الله عزوجل أن يحفظ بلدنا وشعبنا وملكننا من هذه الجائحة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن عاليا مضمون هذا المشروع

لهاد اللحظة، ولكن هل هناك تصور وتفكير للغد؟ واش كايين شي تفكير غدا؟ كيف سنعالج الصعاب التي ستلاقينا غدا بعد شهرين أو بعد 3 أشهر أو بعد سنة؟

اليوم، المغاربة سواسية ويجب على الجميع أن يساهم في إعادة الإقلاع وفي إعادة البلد إلى سكتته، لماذا لا؟ اليوم، الحكومة ولجنة اليقظة تفكر في صيغ ديال لماذا الناس اللي استافدو، الناس ديال المقالع، الناس ديال الرخص، الناس ديال المأذونيات، الناس اللي متضرروش، يجب أن تحدث ضريبة تضامنية بمناسبة هاد المرحلة، ضريبة تضامنية على هاد الناس اللي استافدو ولكن ما اعطاش للبلاد.

كذلك، لماذا.. احنا اليوم الدولة خصها الفلوس باش تمول هاد الاقتصاد باش ينوض، باش تعالج المشاكل اللي غادي يتعرضو لها المواطنين، علاش من اليوم الدولة والحكومة تفكر هاد الضريبة على الثروة لماذا لا؟ هذا هو وقت الضريبة على الثروة وهذا هو وقت الضريبة على الإرث، كيف واحد تيورث ملايين ما عرق فيها، ما نشف فيها، ما سخف فيها، يديها باردة، ما يمكنش، اليوم جا الوقت باش نذاكرو فهاد الشي.

لذلك، الأخوات والإخوان، السيدات والسادة، في آخر كلمتي أقول: الأزمات تشكل لحظات للتفكير في التغيير من أجل الخروج من الأزمة، مما يتطلب التفاوض حول هذا التغيير بالاعتماد على قاعدة القيم الإنسانية من أجل بناء قواعد تضامن جديدة، هكذا تستطيع المجتمعات أن تخرج من الأزمات، وإلى ما وقفناش بهاد الطريقة راه غادي يكون عندنا، لا قدر الله، وضع صعب وتصعب معالجته.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب..

شكرا السيد الرئيس.

(la CGEM) كتسلم المداخلة مكتوبة.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

#### المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون 25.20 بشأن، طبعا، الدعم أولا التعويض ديال المشغلين المنخرطين بالضمان الاجتماعي وكذا العاملين لديهم.

أريد في البداية أن أشيد بكل الأجراء بشتي فئاتهم، سواء كانوا

في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

السيد الرئيس،

نعتقد أن هذا المشروع يأتي في سياق التصور الذي اتخذه المغرب، منذ بداية الأزمة، بقيادة جلالة الملك، حزمة ديال التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية، التصورات التشريعية والتنظيمية، آليات للتضامن الوطني، وهاد المشروع هو جزء من حزمة الإجراءات والتدابير المتخذة، بهم أساسا المفاولة المتضررة والأجير المتضرر.

لكن، كايين هناك إجراءات أخرى تهتم مجالات أخرى وتهتم قطاعات أخرى وتهتم مواطنين آخرين، لذلك فالיום الحمد لله لحد الساعة، الإجراءات التي اتخذت هي في مستوى تطلعاتنا وفي مستوى تطلعات المواطنين، لكن، لا يجب أن نخفي عن أنفسنا أننا سنعيش أياما عصيبة، لأن لا أحد يعلم متى سنتتهي هذه الجائحة لأن العالم كله في نفس الوضعية والمخبرات التي تبحت عن لقاح لهذا الداء لازالت في إطار البحث ولم تتوصل بعد إلى لقاح يمكن أن يجيب على هاد الصعوبات التي نعيشها، لذلك ما بعد "كورونا" لن يكون هو ما قبل "كورونا".

على المستوى الاقتصادي، أكيد ستكون هناك أضرار جسيمة، وإعادة العجلة الاقتصادية سيتطلب وقتا، وكذلك رفع الحجر على المواطنين سيتطلب وقتا، لذلك فهاذين المجالين مرتبطين، لكن كيف ستتمكن الدولة غدا من المساهمة في هاد المجهود ديال إعادة الإقلاع الاقتصادي لإعادة النشاط إلى العجلة الاقتصادية؟

ما هي القطاعات التي بإمكانها الانطلاق بسرعة؟

ما هي القطاعات التي هي مرتبطة بالطلب الخارجي التي هي رهينة بما سيجري في الخارج؟

كذلك، اليوم حتى الدولة ملي غادي نعتمدو على الدولة للتمويل، الدولة كتجيب الموارد ديالها إما من الضريبة وإما من القروض الخارجية، اليوم الضرائب تتراجع، سواء الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات أو الضريبة على القيمة المضافة.

لذلك، فلا بد من التفكير اليوم في التضامن، والتضامن يجب أن يكون منسجما مع منطوق الفصل 40 من الدستور، اليوم المغاربة ساهمو في الصندوق المحدث لهذا الغرض، ولكن ليس كل المغاربة، كايين اللي ساهم وكايين اللي ما ساهمش، واليوم هنا المواطنة، المواطنة الحقيقية هنا غتبان.

لذلك، فهاد البلاء كيخلينا نوقفو على أشياء كثيرة، من بين هذه الأشياء أننا نعيش نتائج ديال الأخطاء ديالنا كبلد، نعيش نتائج الاعتماد على اقتصاد الربيع، نعيش اليوم نتائج التهرب والغش الضريبيين، نعيش اليوم نتيجة الامتيازات والإعفاءات، نتيجة الاختلالات في توزيع الثروة، لذلك فيجب أن نفكر اليوم، المطروح على الحكومة التفكير في التصور

<sup>1</sup> Confédération Générale des Entreprises du Maroc

العمل ومع (normalement) حتى مع الأجراء، إذن مع الحركة النقابية، ثم كايين كذلك الصعوبة.. الإشكال اللي كيهم الفئات ديال المستفيدين. السيد الوزير،

جبتو، جيتو وقلتمو لينا بأن البحارة بالمحاصة، (les pêcheurs) (à la part) غادي يستثناو، لأن خصنا تزويد السوق الداخلي من السمك، ثم لأن كايين كذلك نشاطات اقتصادية ديال (l'agroalimentaire) مرتبطة بالتحويل ديال السمك، وبالتالي كيخص الناس ترجع (l'activité)، احنا كنعقولو بأن هذا الشئ مزيان، لأنه بداية ديال فك العزل، وبداية ديال عاود ثاني العجلة ديال الاقتصاد تدور شوية أكثر.

ولكن السيد الوزير، شكون اللي خصو راه مكانش تنسيق بينكم وبين (CNSS)، أنا هاد الشئ عرفتمو اليوم، مكانش تنسيق كبير ما بين (CNSS)، لأن في الأول أنتما قلمتو البحارة خصهم يستافدو، ياك؟ جينا الآن كنخرجوهم، واحد العدد منهم مستافد في مدة معينة، واش شئ استافد وشئ مستافدش؟ كتجيو كتطالبو المشغلين بالإرجاع، مزيان أنكم مطلبتيوش الأجراء بالإرجاع، الآن هذا إشكال حقيقي، احنا كنعقولو، فالاتحاد المغربي للشغل، بأن الناس اللي مستافدوش في هاد المدة اللي فاتت خصهم يستافدو، ميتسدش عليهم باش مايكونش (deux points et deux mesures) بالنسبة للبحارة.

كايين فئات اللي عليها الغموض كذلك، العمال والعاملات الزراعيات، مجاش في النص، احنا كنعتمرو بأن مدام مجاش في النص ما هدا، وقلت لينا أنت بأنهم عندهم الحق يستافدو، راه ماشي هذا هو اللي رائج، أنا أثير الإنتباه فقط، ماشي هذا هو اللي رائج.

ثم كايين إشكال آخر أكبر من هذا، هو شكون اللي خصو إدير (communication)؟ الحكومة عندها الواجب بأن متخليش المصالح ديالها ماعرفين ما يديرو، الإدارة ما عارفة ما تدير، أنا نقول لكم الإدارة ما عارفة ما دير، الإدارات المعنية كلها، الحكومة خصها تتحمل المسؤولية ودير (communication claire)، هادو مغاديش يستافدو لأنه الدولة محتاجة اقتصاد إلى آخره، هادو معندهومش إلى آخره، وتجي الحكومة السياسية وتشرح للناس لأن الآن هنالك غموض والإدارة ماعرفاش كيفاش تخرج من هاد الشئ، قبل ما يخرج طبعاً هاد النص التنظيمي، إضافة إلى الناس اللي كتستافد راه في البوادي وفي هذا.. راه ماعرفينش كيفاش يديرو باش هذا..

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا السيدة الرئيسة.

انتهى الوقت.

موظفين أو مستخدمين بالمؤسسات العمومية أو أجراء في القطاع الخاص، أو عمال غير معترف.. يعني غير.. في القطاع غير المهيكل اللي بقاو كذلك ساهرين على تحريك عجلة الاقتصاد فهاد الظرفية العصبية اللي كييعرفها المغرب، واللي طبعاً الحكومة، تحت قيادة صاحب الجلالة، اتخذت فيها إجراءات استباقية لا يمكن لأحد أن يجادل فيها، أو أن ينكرها واللي كذلك الشعب المغربي ساهم ويّين مرة أخرى فملحمة رائعة ديال التضامن، على التضامن ديالو والتأزر من أجل إن شاء الله اجتياز هاد المرحلة هادي فالعزل الصحي، فكان لا بد من التوفيق ما بين مقارنة العزل الصحي من أجل الحد من تفشي هذا الوباء الفتاك، ولكن في نفس الوقت كان لا بد كذلك من الحفاظ على عجلة الاقتصاد بأقل الأضرار، ومن تم كانت هنالك قطاعات اللي طبعاً كلها يمكننا نعتبرها (sinistrés)، كالنسيج، كالقطاعات المرتبطة بالطلب الخارجي، السياحة، إلى آخره.

وبالتالي، كانت هنالك قطاعات اللي توقفات بقرارات إدارية تقريبا، ثم هنالك قطاعات اللي عندها الإمكانية باش تعاملات مع هاد الوضعية هادي، وضعت العمال، إما اعطاهم (congé) إلى آخره.

هاد الشئ كلو كتعرفوه السيد الوزير، وبالتالي كان لا بد كذلك في هاد الإطار من دعم، طبعاً المقاولات اللي عندها صعوبات، وهنا ما هي المعنى ديال الصعوبات؟ يجب تحديده، لأن ماشي الصعوبة اللي كايينة في قانون التجار، ولكن الصعوبة اللي غادي تيجي طبعاً في القانون التنظيمي، ثم كان لا بد من دعم الأجراء، كذلك فئة الأجراء اللي توقفو.

احنا كنشيدو بهاد القانون، لأنه العدد ديال المسائل.. لأنه أولاً، اعتبر هاد التوقيف توقيف مؤقت وليس تسريح للعمال، هذا شئ مهم، وبالتالي كيفرض عليكم أنكم تسهرو على إعادة العمال من بعد بالنسبة لهاد الشركات اللي استافدت واللي غادي تستافد من هاد الدعم.

كذلك مهم، لأنه لما كنعقولو.. لأنه لم يعتمد كذلك الشرط ديال التصريحات لأداء المستحقات، كشرط للإستفادة، بالتالي كيبقى قانون مهم، وبالتالي لما كنعقولو متوقف بمعنى أن في نفس الوقت كيبقوا العمال كيستافدو من.. كلهم التعويضات ديال (CNSS<sup>2</sup>) فيما يخص (les allocations familiales) فيما يخص كذلك (les indemnités de maladies) إذا كانوا، فيما يخص غيرها من (l'AMO<sup>3</sup>) إلى آخره، والتقاعد، هذا مسألة أساسية، وبالتالي كنوه بهاد المجهود اللي تبذل في هاد القانون.

كايين شي إشكالات السيد الوزير، الإشكالات اللي بقات مطروحة، هي الإشكال ديال النص التنظيمي من أجل تفعيل دالك الفقرة اللي كانت في المشروع الأول، واللي كتهم أشنوهي المعايير ديال الشركة اللي عندها صعوبة، هادي وحدة، وخص يكون فيها (la concertation) مع أرباب

<sup>2</sup> Caisse Nationale de Sécurité Sociale

<sup>3</sup> Assurance Maladie Obligatoire

**السيد رئيس المجلس:**

ثم كاین إشكال ديال الناس اللي هما لا لم يصرح بهم في الضمان الاجتماعي، وهذا كنبطبو منكم باش تفتحو لهم باب الاستفادة من غير هاد القضية، يعني على حساب القطاعات الأخرى اللي معندهاش تصريح في الضمان الاجتماعي.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

**المستشار السيد المبارك الصادي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني، باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بأن أتناول الكلمة في هاد المشروع قانون 25.20 واللي بموجبه واحد العدد ديال الأجراء ديال القطاع الخاص غادي يستافدو من تعويض جزافي شهري قدره 2000 درهم، كذلك غادي تستافد المقاولات المتضررة من هاد الجائحة.

قبل مانترق لبعض الملاحظات بإيجاز، لابد بأن نسجل في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالإعتزاز الكبير لهذا التضامن وهذا التآزر وهذا الحس الاستباقي لمحاربة هذا الوباء، وهاد الاعتزاز، ما يمكن لكل مغربي إلا أن يفتخر أنه ابن هاد البلد، واحضى هاد القرارات الاستباقية بقيادة جلالة الملك، كان لها صدى دولي، واللي إلى كاین شي دروس اللي خصنا ناخذو، هاد الوباء، هاد (Covid-19)، على الأقل الأشياء السلبية رغم أنه لعین أفتك بالأرواح، لكنه أعاد للإنسانية وللرأسمال البشري قيمته واعتباره، عوض المال والجاه.

كذلك، هاد "الكوفيد" اللعين على الأقل أنه ديمقراطي لا يعرف دولة غنية ولا دولة فقيرة ولا يعرف إنسانا غنيا وإنسانا فقيرا.

كنتمناو من الحكومة أنها تاخذ الدروس والعبر من هاد الأزمة اللي كاینة، هاد الأزمة اللي أعادت الاعتبار للإنسان وللقيم الإنسانية، اللي مع كامل الأسف كنا دائما نلح على إعادة الاعتبار للإنسان كإنسان، والحمد لله كنا مضطرين اليوم باش نعرفو القيمة ديال الطاقات اللي كتزخر بها بلادنا، لأنه كنا مضطرين وليقنا شباب وباحثين اللي يقدرو يصنعو أجهزة تنفس اصطناعية في ظرف وجيز، قدرنا نلقاو شباب يبتكرو أجهزة إلكترونية اللي تساعد بلادهم، لقينا شباب اللي قدر

يصنع لنا هاد الكمادات بعدد كاف اللي يمكن الدول المتقدمة جدا مقدوش إديروها.

إلى كاین شي دروس اللي خصنا نستخلصو هو أنه خصنا نعطيو، نرجعو القيمة لذاتنا، نرجعو القيمة ونثقو في الإنسان المغربي، لأنه قادر يعطي لبلادو ويمكن هاد الوباء وهاد الظروف العصبية يمكن نستافدو منها ونميو بلادنا.

رجوعا إلى النص، مشروع قانون 25.20 كان بودنا أولا، كرفقاء اجتماعيين واللي لابد أن نسجل أنه الحكومة لازالت تصر على تغيير الفرقاء الاجتماعيين، لأنه مايمكنشاي النقابات ماتكونش في لجنة اليقظة باش تدلو بدلوها إذا كانت هناك فعلا قيمة للبشر وقيمة لهاد الموارد البشرية وقيمة للأطباء وللأطر الصحية ولجميع الموظفين، اللي هم اليوم في الواجهة واللي كيعرضو حياتهم باش ينقذوا أرواح المغاربة وباش يساهمو في الحفاظ على بلدهم بالدرجة الأولى.

قلت، لابد من أن نسجل أنه هاد الإقصاء الممنهج ديال المركزيات النقابية من هاد اللجنة، كنا كنطمحو أنه الصندوق نهار اللي تدار، تدار أولا، باش ندعمو القطاع الصحي..

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت السيد الرئيس.

**المستشار السيد المبارك الصادي:**

.. لأنه احنا في المركزية النقابية للكونفدرالية، دائما ننادي بأن خصنا، ثانيا،..

**السيد رئيس المجلس:**

انتهى الوقت السيد الرئيس.

**المستشار السيد المبارك الصادي:**

.. اعطيني جوج ديال الثواني.

ثانيا، باش استافدو المقاولات المتضررة، وأعني أنه المقاولات المتضررة كاینة مرسوم اللي خص على الأقل، النص التنظيمي على الأقل، تجيو للجنة وتحاورو مع السادة المستشارين.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا السيد الرئيس.

الآن بعد الاستماع لمداخلات مكونات المجلس، ننتقل للتصويت على مواد مشروع القانون.

إذن ماكينش معارضون، ماكينش ممتنعون.

#### المادة 8:

الموافقون: إجماع.

إذن بقينا في نفس المنطق، ياك؟

إذن لا معارض ولا ممتنع.

#### المادة 9:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: إجماع.

أسجل في المحضر أنه مكابنش معارضون (معارضون=0) ومكابنش ممتنعون (ممتنعون=0).

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19".  
شكرا السيد الوزير.

شكرا السيدة والسادة المستشارين المحترمين.

رفعت الجلسة، وإلى اللقاء مرة أخرى إن شاء الله.

### الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

#### 1. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، لمناقشة مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة كورونا "كوفيد-19"

يكتسي مشروع القانون المعروض على أنظارنا اليوم أهمية كبيرة، كونه يأتي لأجل تقديم الدعم اللازم للقطاعات الإنتاجية التي تضررت جراء تفشي وباء "كوفيد-19"، وكذا يهدف دعم الاقتصاد الوطني

أذكر، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أنه طبقا لأحكام المادة 65 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، ونظرا للظروف الاستثنائية التي ينعقد فيها اجتماعنا هذا، فقد قرر المكتب في اجتماعه المنعقد البارحة، تعيين السيد العربي المحرشي ليقوم مقام السادة الأمناء الذين تعذر عليهم الحضور لهذه الجلسة التي يعقدها التصويت.

نمر الآن، إلى اسمحتو، للتصويت.

#### المادة الأولى:

الموافقون: إجماع.

هاد غادي تسهل علينا العملية، إذن ليس هناك معارضون وليس هناك ممتنعون.

#### المادة الثانية:

الموافقون: إجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

#### المادة الثالثة:

الموافقون: إجماع.

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

#### المادة 4:

الموافقون: إجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

#### المادة 5:

الموافقون: إجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

#### المادة 6:

الموافقون: إجماع

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

#### المادة 7:

الموافقون: إجماع.

ياك السي العربي؟

جائحة كورونا "كوفيد-19".

## 2. مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين، في ظرفية عصبية استثنائية لمناقشة مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا هذه، نؤكد في الفريق الحركي انخراطنا التام كبرلمانيين ممثلي الأمة، في تنزيل التدابير الاحترازية المتخذة في بلدنا لمواجهة انتشار هذه الجائحة، كما نثمن مضامين ومقتضيات مختلف المراسيم القانونية المنظمة لهذه التدابير، ومختلف الإجراءات المتخذة للحد من تداعياتها.

السيد الرئيس المحترم،

إنها لمناسبة أيضا لنسجل اعتزازنا وتنوينا بروح التضامن الوطني المنقطع النظير الذي عبر عنه المجتمع المغربي بجميع فئاته وشرائحه في هذه الأزمة الوبائية، والذي دشنه ملكنا الهمام صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بإحداث صندوق خاص لتدبير الجائحة، وهي فرصتنا أيضا للوقوف وقفة إجلال وإكبار وتقدير واحترام للمتواجدين في الصفوف الأمامية في ساحة الحرب ضد فيروس "كورونا"، وأخص بالذكر أفراد القوات المسلحة الملكية والأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية وأعاونها، وأطر وزارة الصحة بمختلف مراتبهم ومواقعهم.

السيد الرئيس المحترم،

لا يسعنا كذلك إلا أن نثمن النقاش الهادئ والمسؤول والمستفيض الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بمناسبة مناقشة هذا المشروع الهام والذي توج بالتصويت عليه بالإجماع، والشكر موصول للسيد وزير الشغل والإدماج المهني على تفاعله مع استفسارات وملاحظات وتعديلات السيدات والسادة المستشارين حول مقتضيات ومضامين هذا المشروع.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي هذا المشروع الذي نحن بصدد مناقشته في إطار تنزيل الرؤية الاستباقية لبلدنا، بقيادة عاهل البلاد جلاله الملك محمد السادس نصره الله، وأجراً التدابير التشريعية والمالية والاجتماعية الاستثنائية

والحفاظ على مناصب الشغل، والذي تضمن جملة من الإجراءات البالغة الأهمية التي من شأنها التخفيف نسبيا من حدة تأثيرات هذه الجائحة، عبر تقديم دعم مادي لفائدة الأجراء والمتدربين والبحارة الصيادين، المصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إضافة إلى أنه جاء لتحديد المقاولات الموجودة في وضعية صعبة.

السيد الوزير،

نتمنى أن يخرج النص التنظيمي الذي سيحدد شروط ومعايير اعتبار المقاولات في وضعية صعبة إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن، نظرا لأهمية واستعجالية الموضوع، والذي من شأنه أن يضع معايير دقيقة ومعقولة، لأجل اعتبار المقاولات في وضعية صعبة، لأنه ومع كامل الأسف، سجل المغاربة أن هناك بعض المقاولات عملت بدون وجه حق على تسريح العديد من المستخدمين، وتوجههم إلى طلب الدعم من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو ما نعتبره بكل صراحة تحايلا واضحا على القانون، وتصرفا مشينا وغير أخلاقي ولا يمت للوطنية بصله، خاصة في هذه الظرفية التي تتطلب اتحاد جميع المغاربة وتضامنهم وتأزرهم لأجل تجاوز هذه المحنة في أسرع وقت وبأقل الخسائر الممكنة.

لكن، هذا لا يمنع في المقابل، من أن نشيد بالعديد من المقاولات الوطنية، التي أعلنت استمرارها في دفع أجور مستخدميها، رغم وجودها في حالة توقف كلي أو جزئي عن العمل، بل منها من أعلنت عن استعدادها لوضع مقاولتها رهن إشارة السلطات العمومية لاستخدامها في مواجهة هذا الوباء، من قبيل الوحدات الفندقية التي وضعت رهن إشارة وزارة الصحة لتوظيفها كمستشفيات بديلة، أو لضمان إقامة الأطر الطبية، وبعض شركات النقل التي خصصت حافلاتها لتيسير نقل الأطر الطبية، ... وغيرها من المقاولات والشركات المواطنة الصادقة.

السيد الوزير،

في الختام لا يسعنا إلا أن ننوه مرة أخرى، بالإجراءات والاحترازمات الوقائية التي اتخذتها الحكومة تنفيذاً لأوامر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذا الإشادة بالروح التضامنية العالية التي أبان عنها جميع المغاربة، من خلال تأزرهم ومساهماتهم القيمة في الصندوق الخاص بمواجهة جائحة كوفيد-19، كما ننوه بالمجهودات الجبارة التي يقوم بها أطر وزارة الداخلية، وعلى رأسهم السادة الولاة و العمال ، وكذلك الأطر الصحية وعناصر الأمن الوطني والقوات المساعدة والقوات المسلحة الملكية، إضافة إلى رجال النظافة، لأجل حماية أرواح المغاربة.

ختاماً، واستناداً إلى ما أشرنا إليه أعلاه، قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة، التصويت بالموافقة على مشروع القانون رقم 25.20 بسن تدابير لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي

مع قرارات لجنة اليقظة الاقتصادية المحدثة من أجل تتبع وتقييم وضعية الاقتصاد الوطني ودراسة التدابير التي يتعين اتخاذها بهدف التخفيف من هذه الأزمة.

وهي مناسبة لنا في الفريق للتنويه بمختلف المبادرات والاجراءات والتدابير الصحية، الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية التي اتخذتها الحكومة منذ تسجيل الحالات الأولى لمصابين بفيروس كورونا المستجد ببلادنا، هذه التدابير التي تمكن من تجنب كل الامكانيات الضرورية لحفظ الصحة والسلامة العامة للمواطنين المغاربة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس المستشارين ننوه بمضامين هذا المشروع الذي سوف يساهم بشكل كبير في الحفاظ على مناصب الشغل من خلال القيام، خلال الفترة الممتدة من 15 مارس 2020 إلى غاية 30 يونيو 2020، بصرف تعويض لفائدة الأجراء والمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج الذين توقفوا مؤقتا عن عملهم والمصرح بهم برسم شهر فبراير 2020 لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، واعتبار الفترة المذكورة في حكم فترة توقف مؤقت عن العمل بالنسبة للمشمولين بهذا القانون، وبالتالي، تظل العلاقة التعاقدية قائمة.

كما ننوه بتعليق أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كشرط لفتح الحق في التعويضات التي يصرفها هذا الصندوق،

وكذا في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك بالنسبة للمشمولين بهذا القانون، حيث أن هذا الإجراء من شأنه تخفيف الأعباء المالية عن المقاولات التي تعاني من صعوبات خلال هذه الأزمة الصحية.

السيد الرئيس،

وفي الأخير، فإننا في فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب وكممثلين لأرباب العمل والمقاولات الوطنية، نؤكد ضرورة تعزيز قيم التضامن والتلاحم التي يتميز بها الشعب المغربي والتي برزت بشكل جلي خلال هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها بلادنا، كما ندعو الحكومة إلى تكثيف الجهود لمحاصرة هذا الوباء والقضاء عليه، ومواكبة المقاولات الوطنية التي تعاني من صعوبات جراء توقف أنشطتها.

وعليه، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

المقترحة من قبل لجنة اليقظة الاقتصادية، لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للإشكالية الوبائية على مجموعة من الفئات والمقاولات والقطاعات، ويهدف هذا المشروع أساسا إلى مواكبة المشغلين الذين يوجدون في وضعية صعبة جراء تعثر أنشطتهم بفعل انتشار فيروس "كوفيد-19"، والعاملين لديهم المتضررين، من خلال التنصيص على صرف تعويض خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى غاية 30 يونيو 2020، لفائدة الأجراء والمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من قبل المشغلين الذين يوجدون في وضعية صعبة وفق المعايير والشروط المحددة في المشروع، كما نثمن أيضا التنصيص على استفادة الأجراء والمتدربين في هذه الفترة من المصاريف المتعلقة بالخدمات المضمونة بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ومن قيمة التعويضات العائلية بالنسبة للأجراء، وكذلك مسألة اعتبار الفترة المنصوص عليها في المادة الأولى بمثابة فترة توقف مؤقتة لعقد الشغل بالنسبة للأجراء، وتوقف مؤقت لعقود التكوين بالنسبة للمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات السالفة الذكر، سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذا المشروع.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

### 3. مداخلة فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، أمام الجلسة التشريعية العامة، هذا المشروع الذي جاء تنفيذا للتعليمات الملكية السامية القاضية بمواكبة القطاعات الإنتاجية المتأثرة بأزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، وانسجاما